جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

تسيير مخاطر القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع أدرار للفترة مابين(2014 – 2017)

إعداد الطالبتين:

-طكوب مبروكة

-حمو سيدي حسناء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
حمزة بن سويسي	أستاذ محاضر – ب	رئيسا
أحمد هلالـي	أستاذ مسـاعد – أ	مشرفا
عبد الحميد لـخديمي	أستاذ محاضر – أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهداء

قال الله تعالى " واخفض لهما جناح الذل من الرحمك وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء الآية 24 .

إلى التي غمرتني بحنانها وأنارت دربي بدعائها إلى من تفرح لفرحتي وتحزن لحزني إلى بر الأمان أمي الغالية، إلى الذي رواني من بحر الأخلاق الفضيلة وسهر على تربيتي وسقاني حباً وأماناً أبي العزيز رحمه الله

الى سندي في هذه الحياة زوجي العزيز حفظه الله

إلى إخوتي الذين أقاسمهم الماء والهواء ربيعة ، ضاوية ، الشيخ ، بوبكر .الى أخوالي وخالاتي وجدي رحمه الله وجدتي شفاها الله واطال في عمرها

الى أعز صديقاتي: زهرة

إلى كل من علمني حرفا إلى الاساتذة الكرام إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين جمعتني بهم أيام الدراسة دون الثناء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

حسناء

إهداء

قال الله تعالى " واخفض لهما جناح الذل من الرحمك وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء الآية 24 .

إلى التي غمرتني بحنانها وأنارت دربي بدعائها إلى من تفرح لفرحتي وتحزن لحزني إلى بر الأمان أمي الغالية، إلى الذي رواني من بحر الأخلاق الفضيلة وسهر على تربيتي وسقاني حباً وأماناً أبي العزيز رحمه الله

الى سندي في هذه الحياة زوجي العزيز حفظه الله

إلى إخوتي الذين أقاسمهم الماء والهواء عبد القادر ، عمر ، مصطفى ، ام الخير

الى أعز صديقاتي:

إلى كل من علمني حرفا إلى الاساتذة الكرام إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين جمعتني بهم أيام الدراسة دون الثناء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

مبروكة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بفضله تنزل البركات وبرحمته تتحقق المقاصد والغايات، نحمده ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له . والصلاة والسلام على رسول الله حامل الأمانة ومبلغ الرسالة ،أما بعد

بعدما وفقنا الله في إنجاز بحثنا هذا نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل هلالي أحمد على التوجيهات و الملاحظات القيمة التي أفادنا بها .

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من أساتذة وزملاء.

ونتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الكرام وبالأخص قسم العلوم الاقتصادية بجامعة ادرار على ما قدموه لنا من علم ومعرفة طوال مسارنا الدراسي ، راجينا من المولى عز وجل أن يثيبهم خير ما يجزى عباده إنه نعم المولى ونعم النصير .
وصلى الله على سيدنا محمد .

مبروكة * حسناء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	**I**
الإهداء	**II**
كلمة الشكر	**III**
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الاشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
قائمة المختصرات والرموز	**VIII**
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
تمهيد الفصل	**5**
المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية وأهم مخاطرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**6**
المطلب الأول:ماهية القروض وأنواعها وإجراءات وخطوات منحها	**6**
الفرع الاول: تعريف القروض المصرفية	**6**
الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية	**6**
الفرع الثالث:إجراءات وخطوات منح القروض	**7**
المطلب الثاني: مفهوم مخاطر القروض البنكية أنواعها وكيفية إدارتها	**8**
الفرع الأول: مخاطر القروض البنكية وأنواعها	**8**
الفرع الثاني: تحديد ضمانات المخاطر المصرفية.	**9**
الفرع الثالث: إدارة مخاطر القروض البنكية	**9**
المطلب الثالث: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	**10**
الفرع الاول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	**10**
الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية واهم المشاكل والعقبات التي تواجهها.	**11**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**14**

المطلب الأول: دراسات سابقة	**14**
المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة	**17**
الفصل الثاني: تقديم حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع أدرار	
تمهيد الفصل	**21**
المبحث الأول: تقديم الإطار المكاني للدراسة	**22**
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**22**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك والإجراءات المتبعة من طرفه لمنح القروض	**24**
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	**29**
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	**29**
الفرع الأول:مقارنة الانشطة حسب عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع، المبلغ الغير مسترجع.	**29**
الفرع الثاني: نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ الممنوح.	**38**
الفرع الثالث: نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ المهتلك.	**44**
المطلب الثاني: تحليل النتائج المتوصل إليها.	**50**
الفرع الأول: تحليل مقارنة الأنشطة حسب عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع المبلغ الغير مسترجع.	**50**
الفرع الثاني: تحليل نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ الممنوح.	**51**
الفرع الثالث: تحليل نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ المهتلك.	**52**
خاتمة	**56**
قائمة المراجع	**60**
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
1-2	يوضح عدد الملفات, المبلغ الممنوح, المبلغ المهتلك, المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق لزراعة الحبوب خلال فترة 2014-2017.	29
2-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة الحبوب (2014_2017).	30
3-2	يوضح عدد الملفات, المبلغ الممنوح, المبلغ المهتلك, المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق لتربية الدواجن خلال فترة 2014-2017.	31
04-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط تربية الدواجن(2014_2017).	31
05-2	يوضح عدد الملفات, المبلغ الممنوح, المبلغ المهتلك, المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق لزراعة البقول الجافة خلال فترة 2014-2017	32
06-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لزراعة البقول الجافة(2014_2017).	33
07-2	يوضح عدد الملفات, المبلغ الممنوح, المبلغ المهتلك, المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق لغذاء الماشية خلال فترة 2014-2017	34
08-2	نسبة المبلغ وغير المسترجع لغذاء الماشية (2014_2017).	34
09-2	يوضح عدد الملفات, المبلغ الممنوح, المبلغ المهتلك, المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق زراعة البطاطا خلال فترة 2014-2017.	35
10-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لزراعة البطاطا(2014_2017).	36
11-2	يوضح عدد الملفات, المبلغ الممنوح, المبلغ المهتلك, المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق لتحويل الطماطم خلال فترة 2014-2017.	37
12-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لتحويل الطماطم(2014_2017).	37
13-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة الحبوب.	38
14-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لتربية الدواجن.	39
15-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة البقول الجافة.	40
16-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لغذاء الماشية.	41
17-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة البطاطا.	42

2-18	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لتحويل الطماطم.	**43**
2-19	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة الحبوب.	**44**
2-20	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لتربية الدواجن .	**45**
2-21	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البقول الجافة.	**46**
2-22	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لغذاء الماشية.	**47**
2-23	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البطاطا.	**48**
2-24	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لتحويل الطماطم.	**49**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار 001	24
2-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة الحبوب (2014_2017).	30
3-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط تربية الدواجن(2014_2017).	32
4-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لزراعة البقول الجافة(2014_2017).	33
5-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لغذاء الماشية (2014_2017).	35
6-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لزراعة البطاطا(2014_2017).	36
7-2	نسبة المبلغ غير المسترجع لتحويل الطماطم(2014_2017)	38
8-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة الحبوب.	39
9-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لتربية الدواجن.	40
10-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة البقول الجافة.	41
11-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لغذاء الماشية.	42
12-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة البطاطا.	43
13-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة تحويل الطماطم.	44
14-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة الحبوب.	45
15-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لتربية الدواجن.	46
16-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البقول الجافة.	47
17-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لغذاء الماشية.	48
18-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البطاطا.	49
19-2	نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة تحويل الطماطم.	50

المقدمة

تمهيد:

تعتبر البنوك القلب النابض لمختلف عمليات إدارة الائتمان المصرفي وذلك من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في دعم وتطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث تعمل البنوك على تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية للدولة وهذا بفضل تمتعها بخبرات عديدة،كما أنها نشأت من أجل تسهيل المعاملات المبنية على أساس الأجل والثقة، بحيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود المتراكمة عن احتياجات الأفراد أو المؤسسات أو الدولة بهدف إقراضها للآخرين والتي تمثل الخدمة الرئيسية للبنوك.

فالقروض تعد ركيزة التطور والتنمية في أي اقتصاد والمحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي من خلال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التي تساعد بدورها الفعال على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، ورغم هذا كله إلا أنه لم تكن البنوك بعيدة عن الأزمات التي ضربت جميع أنحاء العالم، في الدول المتقدمة قبل النامية والتي أثرت على الاقتصاد عموما، ولعل أبرز أسباب هذه الأزمات يرجع للمخاطر المصرفية.

وهاته الأخيرة تظهر من خلال عدم مقدرة البنك على استرجاع أمواله المقرضة عند حلول أجال استحقاقها وهذا ما يؤدي به إلى متاعب نقدية وائتمانية تؤدي بدورها إلى فقدانه كيانه وثقته من طرف المتعاملين معه لذلك التحصيل المصرفي للقروض يعتبر أكبر ما يشغل مسئولي البنوك الذين يسعون للخروج من هاته الأزمة من خلال بذل مجهوداتهم الخاصة.

ولأن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها لإيداع أموالهم فيها ثم استغلالها عند الحاجة، ويبحثون عن مصادر للحصول على الأموال للوفاء بالتزاماتهم في حال عدم كفايةّ أموالهم الخاصة، نجد أن ثقتهم تكون أكبر في البنك الذي بإمكانه القيام بكل ما سبق ذكره، وبالمقابل يعتمد البنك على السيولة والملائمة والدقة في أداء الأعمال لتعزيز ثقة المتعاملين معه وزيادتها، لذلك تبحث البنوك عن كيفية تمكنها من خلق نوع من الملائمة بين طاقة التمويل لديه والحاجة إلى الأموال من قبل الجمهور، مثل ما هو الحال في تعامل البنوك التجارية مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهاته الأخيرة قد حققت نجاحا على المستوى الدولي والذي كان نتيجة تبني قطاع هذه المؤسسات استراتجيات تنموية شاملة ومتكاملة وعلى الرغم منه إلا أنه بقيت هذه المؤسسات تعاني من مشاكل وخاصة عند بداية تأسيسها.

إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق ذكره ومن خلال دراستنا ارتأينا طرح أو صياغة الإشكالية التالية:

كيف يتم إدارة مخاطر القروض البنكية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أهم المخاطر التي تعترض البنوك أثناء نشاطها ؟

2-ما هي الضمانات التي يتلقاها البنك للحد من المخاطر المصرفية؟

3- ما هي أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء نشاطها؟

فرضيات البحث:

1- هناك عدة مخاطر يمكن أن تتعرض لها البنوك وأهمها: مخاطر الائتمان، مخاطر عدم سداد قروضها، مخاطر التغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بهيكل تنظيم البنك.

2-يتلقى البنك ضمانات للحد من المخاطر المصرفية تتمثل في الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

3-تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة مخاطر يمكن أن تعيق سيرورتها أهمها مخاطر التبعية للنظام البنكي وتضخم حجم القروض والمخاطر التسويقية.

أسباب اختيار الموضوع: تتمثل فيما يلي:

- الكشف عن الكيفية التي تقوم من خلالها البنوك التجارية بالحد والتخفيف من المخاطر التي تواجهها أثناء نشاطها.

- تعاظم المخاطر البنكية في السنوات الأخيرة والسعي لمعرفة النظم الفعالة لإدارتها لاحتمال مواجهتها في المستقبل.

- الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع تتعلق بالمجال المصرفي.

_ طبيعة التخصص التي تدفعنا لدراسة هذا النوع من المواضيع.

أهداف البحث:

- تحديد أنواع المخاطر المصرفية وكذا طرق الحد والتخفيف منها.

- التعرف على الطرق المعتمدة حاليا لإدارة المخاطر في البنوك ومدى نجاعتها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور الذي تقوم به البنوك من تجميع مدخرات الأعوان وتقديمها في شكل قروض لأعوان آخرين وهذا في ظل تعاظم المخاطر البنكية في السنوات القليلة الماضية، فالبنك كوسيط ضامن ومؤتمن يمكنه تحقيق الرؤية الاقتصادية لبلد ما ومرافقتها وهو ما يدفع عجلة النمو والرقي، ويضاف إلى هذا أن سعي البنوك وراء تحقيق أهدافها يدفعها للابتكار و العصرنة خاصة في مجال التعامل مع كل ما يشكل خطرا على نجاحه واستمراريته وهو ما أعطى الموضوع أهمية بالغة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية للدراسة2014_2017.

الحدود المكانية:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ادرار-.

منهجية الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع اعتمدنا على منهجين هما:

المنهج الوصفي: وذلك في الجوانب النظرية للإحاطة بمفهوم القروض وكذا أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وإبراز أهم الطرق لمواجهتها والتخفيف منها على الأقل.

المنهج التحليلي: تم استخدامه في الجانب التطبيقي لموافقته لتحليل البيانات والخروج بنتائج حول الدراسة.

صعوبات الدراسة:

1- صعوبة حصر الدراسة ضمن إطار واضح ومحدد نظرا لتشعب موضوع إدارة المخاطر وتعدد المقاربات التي تناولت تقييم مخاطر الائتمان.

2- صعوبة الحصول على معطيات وبيانات لعينة من المؤسسات المقترضة من البنك، حيث كان هناك رفضا كبيرا على أن معطيات الدراسة يتطلب تجهيزها وتقديمها وقتا كبيرا، وهذا ماحصل في دراستنا.

3- كثرة الاحتجاجات التي مست مختلف القطاعات لاسيما قطاع التعليم العالي مما شكل عطل من مواصلة سير البحث خاصة فيما تعلق بزيارة المكتبة الجامعية.

4_ ضيق فترة مجال الدراسة بسبب عدم توفر البيانات حيث اقتصرت على أربع سنوات.

محتويات الدراسة:

ومن اجل التوصل إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث خصص الفصل الأول للدراسة النظرية ضمن مبحثين ففي المبحث الأول تحدثنا ع ن عموميات حول القروض المصرفية وأهم مخاطرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما في المبحث الثاني فقد تناولنا دراسات سابقة حول الموضوع، بينما خصص الفصل الثاني للدراسة الميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ادرار، وقد جعلناه في مبحثين حدد المبحث الأول لتقديم الإطار المكاني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أما المبحث الثاني فخصص لعرض وتحليل النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

أسس نظرية وعملية حول السياسة الاقراضية واهم مخاطرها

تمهيد:

تعتبر القروض وسيلة فعالة في حوزة الدولة لتعبئة الادخاروتشكل وسيلة لتفريغ العبء المالي بين المقرضين والمكلفين، لذا تحتل أهمية بالغة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تلعب هذه الأخيرةدورا هاما في التنمية الاقتصادية للدولة،لما تتميز به من خصائص وسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات، إلا أنها تواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تعيق مسارها نحو التطور، وهذا ما يجعلها أكثر أنواع المؤسسات تحظى باهتمام كبير من طرف الدارسين.

وتعمل البنوك في بيئة ديناميكية تجعله عرضة إلى مختلف الأخطار،وهذا ما يبرر إدارة مخاطرها من طرف هيئة مختصة والتي تعد من أكثر الوظائف فعالية لما تشكله من أهمية لتحوط من هذه المخاطر والتقليل من أثارها إلى أقصى حد ممكن.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى شقين أحدهما نظري والأخر عملي، حيث يتناول الشق النظري ماتناولته الكتابات حول القروض المصرفية ومخاطرها أما الشق العملي فيتمثل فيما تناوله بعض الباحثين المهتمين بموضوع الدراسة. وعليه يتم التناول في مبحثين هما كالتالي:

- المبحث الأول:عموميات حول القروض المصرفية وأهم مخاطرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني:دراسات سابقة حول موضوع الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية وأهم مخاطرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية القروض وأنواعها وإجراءات وخطوات منحها

الفرع الأول: تعريف القروض المصرفية

ثمة عدة تعاريف منها: "

التعريف الأول: يعرف القرض على أنه تسليف المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.

التعريف الثاني: تعرف القروض بأنها عملية مالية يضع من خلالها المقرض – الدائن – مبلغ مالي تحت تصرف المقترض – المدين – بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة الضمانات، طريقة التسديد.

التعريف الثالث: كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال الأزمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال والفوائد.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن : القرض مبني على مجموعة من العناصر وهي الثقة، عنصر الزمن، سعر التسديد، عنصر المخاطرة "[1].

الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية

تتلخصفي ما يلي:

1 -من حيث النشاط الممول: تقسم القروض إلى:

- قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، والهدف منها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي.
- قروض استهلاكية: وهي قروض هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة: كالبيع بالتقسيط.

2 -من حيث الغرض: تصنف إلى ما يلي:

- قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.
- قروضصناعية:هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية كالاستهلاك والإنتاج، ...إلخ.
- قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.
- قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات من مباني، أراضي، ...إلخ.
- قروض شخصية: وهي تلك المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة.

3 -من حيثوع الضمان: هناك نوعينأساسين هما:

أ- قروض غير مكفولة بضمان معين: ويكون هذا النوع في حالة يكون العميل من النوع الذي يقترض باستمرار من البنك وبذلك يكون البنك على اطلاع بمركزه المالي وقدرته على سداد ديونه، وعند منح النوع من القروض تعتمد البنوك شرطين:

(1)شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص90.

- الشرط الأول: أن يترك العميل في حسابه الجاري لدى البنك نسبة مئوية معينة (10% - 20%) من قيمة الاعتماد.

- الشرط الثاني: وجوب قيام العميل بالسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة.

وهذا النوع من القروض مرهون بقيود معينة منها: يُقدَم بناء على وضعية وحالة المركز المالي للعميل ووضع حد أقصى لهاته القروض الممنوحة لعميل واحد.

ب: قروض مكفولة بضمان معين: وتنقسم إلى نوعين:

- ❖ قروض مكفولة بضمان: وهي أن يتدخل شخص آخر ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض، ويشترط أن يتمتع بالقدرة على الوفاء.
- ❖ قروض مكفولة بضمان أصل معين: وهي أنه في حالة عدم سداد المقترض دينه فإن البنك يستولي على أصل معين ملك للعميل ويستخلص من قيمته مقدار دينه.

4 -من حيث المدة أو الدورة: يمكن أن نميز نوعين أساسين للقروض هما:[1]

01 – قروض الاستثمار: وهي الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل لاستثماراتها، وتكون هاته القروض إما طويلة الآجل، مدتها بين (07) و (20) سنة، وإما متوسطة الأجل تتراوح بين سنتين و(07) سنوات.

02 – قروض الاستغلال أو القروض القصيرة الأجل: وهي موجهة لتمويل جانب الاستغلال في المؤسسة، وتكون لمدة قصيرة لا تتجاوز سنتين، ولهذا النوع من القروض عدة صور منها:

أ -خصم الأوراق التجارية: وهي دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها بعد خصم عمولة.

ب إعتمادات الصندوق: وهي تزويد صندوق العميل وتلبية احتياجاته الآتية بالسيولة ومن صور هذه القروض هي:

01 – تسهيلات الصندوق: ممنوحة من طرف البنوك لمتعامليها وهي التوظيف والسحب على المكشوف.

02 – اعتماد الموسم: وهو تسليف على الحساب الجاري، وقد يمتد إلى تسعة أشهر.

03 – بطاقةالائتمان: تصدرها البنوك أو منشآت تمويل دولية وتمنحها لأشخاص لديهم حسابات جارية مصرفية.

04 -قروض بالتوقيع: التزام البنك بدفع مبلغ معين من النقود للجهة التي يتعامل معه زبونه.

05 -الإعتمادات المستندية:وهي مرتبطة بعمليات التجارة الخارجية(تصدير واستيراد).[2]

الفرع الثالث: إجراءات وخطوات منح القروض

تتمثل فيما يلي:

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، ط1، 2000، ص ص 39-43.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص43-46.

1 -تقديم طلب الاقتراض بواسطة العميل للبنك: وتكون من خلال ملئ استمارة من طرف البنك لغرض الاقتراض وتحتوى هذه الاستمارة على بيانات تشمل إسم العميل، عنوانه، إسم الشركة، نوع القرض المطلوب، الغرض منه، حجم القرض، إستحقاق القرض، نوع الضمان، قيمة الضمان، نوع نشاط العميل...الخ.

2 -متخصص طلب الاقتراض بواسطة البنك: حيث يقوم موظف مختص بفحص طلب القرض لمعرفة مدى توافقه مع سياسة الإقراض في البنك من أجل إتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض طلب الاقتراض.

3 -الاستعلام عن العميل: وهي معرفة العميل ما إذا كان جدير بالتعامل معه وأنه سوف يقوم بالوفاء بالالتزامات في مواعيدها، حيث يشمل هذا الاستعلام السمعة الشخصية للعميل إذا كان مالك أو مدير المشروع، السمعة المالية للشركة أو المشروع الذي يقوم بإدارته، حجم مديونية العميل أو الشركة للبنوك الأخرى إن وجدت، وهاته المعلومات يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة(المقابلة الشخصية مع العميل-سجلات البنك نفسه-البنك المركزي-سجلات المحاكم لمعرفة ما إذا كان قد سبق إصدار أحكام ضده).

4 -تحليل المركز المالي للعميل: تكون من خلال تحليل لميزانية وقائمة الدخل اللتان يقدمها العميل للبنك من أجل معرفة إذا كان قادر على الوفاء بالتزاماته وهل يحق له قدر معقول من المبيعات بالنسبة لإنتاجها ومن ثم تحقيق أكبر قدر من الأرباح.[1]

<u>المطلب الثاني:</u> مفهوم مخاطر القروض البنكية أنواعهاوكيفية إدارتها

الفرع الأول: مخاطر القروض البنكية وأنواعها

1 -مخاطر القروض البنكية: تعرف المخاطر ة على أنها عبارة عن احتمال تعرض المؤسسة لخسائر في المدى القصير أو الطويل، سواء أكان ذلك نتيجة لعوامل غير منتظرة، أم كان نتيجة لأخرى منتظرة ناجمة عن سوء التقدير والتخطيط.[2]

2 -أنواع مخاطر القروض البنكية:

تتمثل فيمايلي:

1) المخاطر الائتمانية: تنتج بسبب عجز المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد.

2) الخطر الأخلاقي: وهي قيام المقترض بتوظيف الأموال المقترضة في أنشطة ومجالات غير مرغوبة من وجهة نظر المصرف.

3) مخاطر السيولة: وتظهر في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

4) مخاطر سعر الصرف: ينتج عن امتلاك البنك لحقوق بالعملات الأجنبية.

5) مخاطر السوق: وتنتج عن عدم الاستقرار لعوامل السوق.

---

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، <u>التمويل وإدارة المؤسسات المالية</u>، الطبعة الاولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص ص175 -177 .

[2] حسني علي خربوش وأخرون، <u>الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق</u>، ط1، عمان، 1990، ص41.

6)مخاطر سعر الفائدة: يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائد.

7)مخاطر القدرة على الوفاء بالدين: ويكون فيها رأس المال الخاص غير كافي لامتصاص الخسائر.[1]

الفرع الثاني: تحديد ضمانات المخاطر المصرفية.

تتحدد ضمانات المخاطر المصرفية في النقاط التالية:

أ- الضمان الشخصي : والذي يعرف عادة بأنه التزام شخص أو أكثر بالوفاء بالتزامات المدين تجاه الدائن(البنك)، أي أنه تعهد يقوم به طرف ثالث غير المدين والدائن،قد يكون هذا الطرف شخصا أو مجموعة أشخاص، طبيعيا كان أو معنويا، بأن يقوم بأداء التزامات المدين تجاه الدائن في حالة عجز الأول عن الوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق، والضمان الشخصي يرتبط بالصفة الشخصية للضامن كالسمعة الحسنة والملاءة في التسديد.

إلا أننا نرى أن الضمان الشخصي يبدأ أو يتعلق بشخصية العميل أولا وسمعته ومركزه المالي(إذا كان البنك على معرفة جيدة به)،أو على شخص اخر يضمن المدين في حالة عدم السداد وهو ما يعرف بالكفالة ، وقد لا يقتنع البنك بضمان هذا الكفيل فيطالبه بالتوقيع على ورقة تجارية وهو ما يسمى بالضمان الاحتياطي.

ب- الضمان الحقيقي: حيث تقدم أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها للبنك، وتكون إما:

1 -رهن حيازي: كالآلات والمعدات والأثاث والبضائع.

2-رهن عقاري: ويتمثل في قطعة أرض أو مبنى، ويجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به وقابلا للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض.

ج- ضمانات أخرى: مثل تحرير كمبيالات من طرف العميل الدائن لصالح البنك، أويرهن له أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بقيمة أقتراضية أكبر عادة، وقد يشترط البنك ضمانات أخرى كعدم هبوط ودائع العميل عن مستوى معين، أو عدم حصول المؤسسة أو العميل على قروض أخرى إلا بموافقة البنك...إلى غير ذلك من الضمانات.[2]

الفرع الثالث: إدارة مخاطر القروض البنكية

مفهوم إدارة المخاطر :يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها عملية مستمرة لتحديد وقياس وإدارة احتمالات التعرض للمخاطر وهي تتصل بنظام المدفوعات، وتكون من خلال:

- الإشراف العام: بحيث ينبغي أن تشمل وظائف التخطيط والتحليل والسياسات والإجراءاتوالإذعان إلى الإطار القانوني في مساءلة السلطة التنظيمية والموارد البشرية ومراجعة الحسابات.
- معالجة المعاملات: يجب على الإدارة من أجل معالجة المعاملات التأكد من سلامة المستخدم والمصادقة على المعلومات وعدم التنصل من المعاملات وضمان سرية البيانات.

---

[1] حسن صلاح الدين، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص ص22-24.

[2] سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص111-112.

- نظم الإدارة: وذلك من خلال نظام الأمن والتخطيط لحالات الطوارئ ونظام الرقابة والاستعانة بسياسات ومصادر خارجية للتحديث، ومن أجل إدارة المخاطر هناك بعض الوظائف التي لها أكثر أهمية في عمليات الصيرفة الإلكترونية والتي تشتمل على تعديلات على التخطيط الإستراتيجي والاستجابة لجدوى تحليل الحوادث والتأهب للضوابط الداخلية، إذ يمكن تطبيق إدارة المخاطر بشكل عام التقنيات التقليدية والتسليم الإلكتروني ونظم الدفع.[1]

المطلب الثالث: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف: هي تلك المشروعات التي تحتاج الدعم والرعاية والتي تتسم بعد قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية.[2]

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

1 -التصنيف حسب الوضعية القانونية: هناك مؤسسات خاصة وأخرى عامة.

2 -المؤسسات الخاصة: وهي التابعة للقطاع الخاص ويمكن إدارتها إلى مجموعتين هما:

*مؤسسات فردية.

*مؤسسات الأشخاص وتتفرع بدورها إلى شركات الأشخاص وذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة.

3 -المؤسسات العامة: وهي التي تعود ملكيتها للقطاع العام وتنقسم إلى:

*المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية.

*المؤسسات المختلطة.

*المؤسسات المختلطة.

4 -التصنيف حسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية: هناك مايلي:

01 – مؤسسات صناعية: تقوم بتحويل الموارد الفلاحية إلى منتوجات صناعية .

02 – مؤسسات فلاحية: وهي المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها.

03 – مؤسسات تجارية: تقوم بشراء أو إعادة بيع من تجارة الجملة والتجزئة أو كليهما.

04 – مؤسسات خدماتية: وهي التي تقدم خدمات لعملائها.

[1] أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014، ص282.

[2] عبد العزيز قتال، سارة عزايزية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(واقع وتحديات)، ورقة قدمت للملتقى: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،06-07 ديسمبر 2017،جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، ص2.

5 -التصنيف حسب الحجم: وذلك من خلال حجم العمالة ورقم الأعمال لكل مؤسسة.[1]

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- سهولة التأمين: عندما يكون رأس مالها منخفض تكون القروض اللازمة محدودة والمخاطر الناجمة عنها أيضا؛
- استقلالية الإدارة ومرونتها: إدارة هاته المؤسسات تتميز بالمرونة والاهتمام من قبل أصحابها؛
- إتاحة فرص العمل: وذلك من خلال استخدام أساليبالإنتاج غير المعقدة؛
- ارتفاع جودة الإنتاج: العمل في هاته المؤسسات يتطلب المهارة الحرفية مما يجعل إنتاجها يتميز بالدقة والجودة، إضافة إلى عدة خصائص تتميز بها هاتــه المؤسســة كقصر فترة الاسترداد لرأس مال المستثمــر ؛

وتحقيق الانتشار الجغرافي للتوظيف الصناعي وغيرها من هاته الخصائص.[2]

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ا لتنمية الاقتصادية واهم المشاكل والعقبات التي تواجهها.

أولا-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي التنمية الاقتصادية

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة أهمية بالغة تتجلى فيما يلي:

- تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر؛
- تساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية؛
- تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة كما تساهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة.[3]

ثانيا-المشاكل والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 -المشاكل الادارية تتمثل في:

- مشاكل تنظيمية وإدارية : تتمثل في تلك العوائق التي يتعرض لها أصحاب المشاريع والتي تكون بسبب العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب الكثير من الوثائق الإدارية إضافة الى التأخر في الإجراءات.

---

[1] سلامي زليخة، وآخرون، فعالية إدارة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار)، مذكرة نيل شهادة الماستر أكاديمي شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والحوكمة، جامعة أدرار، 2014-2015، صص10-12.

2- حسناوي سالم، وآخرون، أثر الحوكمة في تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة حالة مشتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محضنة أدرار)، تخصص تحليل إقتصادي وحوكمة، جامعة أدرار، 2014-2015، ص ص6-7.

[3] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، بيروت، الجزائرية للكتاب، 2006، ص83.

- التمويل: والذي يعد من أكبر المشاكل تعرقل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة من أجل تمويل أنشطتها، قد يرجع ذلك إلى الأموال الموجهة للاستثمار ومحدودية التمويل البنكي التقليدي المتعلقة بالضمانات.
- ضعف المستوى التكنولوجي: ويرجع ذلك إلى قلة الموارد وضعف تأهيل المستخدمين وهذا ما ينعكس سلبا على المستوى التكنولوجي للمؤسسة ويظل هذا المشكل عائقا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف روح المقاولة : يتطلب إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة تفكير طويل واستثمار معتبر من طرف صاحب المؤسسة الذي يتولى قيادتها ويضمن الموارد اللازمة لعملية الإنتاج وبدوره يتخذ مجموعة من القرارات خلال فترة حياة المؤسسة والتي قد تؤدي الى زوالها.
- مشاكل أخرى: إضافة إلى المشاكل التي تم ذكرها توجد مشاكل أخرى يمكن أن تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– إن انعدام المعلومة وضعف تدفقها أدى الى عدم وجود ترابط بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

– مشاكل مرتبطة بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية المؤسسة.

– الصعوبات المتعلقة بالإجراءات كثيرا ما تسبب مشاكل عديدة مثل الفصل بين الملكية والإدارة وعدم إرتباط السلطة بالمسؤولية.

– عدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع تمثل قيود تتعلق بصاحب المشروع.[1]

2– العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أهمها نذكر مايلي:

❖ مخاطر الأعمال: وهي مخاطر تتعلق بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة وتختلف من مؤسسة الى أخرى أو من صناعة الى أخرى كما ان هذا النوع من المخاطر يتأثر بمتغيرات وهي:

- التغير في حجم الطلب على منتجات المؤسسة؛
- التغير في أسعار بيع المنتجات؛
- التغير في أسعار المدخلات وغيرها من المتغيرات؛

❖ مخاطر التعرض للفناء: ويعتبر هذا الخطر من أهم مخاوف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتعرض له يوميا من إنهيارات مقارنة بمثيلتها الكبيرة والتي تكون نتيجة العقبات المالية والتجارية والتسويقية والبشرية والتقنية التي تواجه هاته المؤسسات.

❖ مخاطر الإدارة:وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار.

[1] منيرة بوكفوس، تأثير القروض البنكية على الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة قياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي،2013–2014، ص ص 10–11.

- ❖ المخاطر التسويقية: وتكون نتيجة الهبوط الحاد والغير متوقع لأسعار المنتجات مما يسبب خسائر مالية للمؤسسة، إضافة إلى الطاقة الإستعابية المحدودة للسوق وصعوبة التأقلم مع أسعار السوق وكذلك ضعف الدراسات التسويقية السابقة...الخ.
- ❖ مخاطر التطور التكنولوجي: ويظهر هذا الخطر فعلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تستخدم تكنولوجيا سريعة التقادم ومكلفة، فتحملها تكاليف التجديد الأمر الذي يثقل كاهلها ويؤدي بها إلى الفشل.
- ❖ مخاطر تقلب أسعار الصرف وعدم استقرار التشريعات:فيما يخص مخاطر تقلب أسعار الصرف فيظهر هذا الخطر بالنسبة للمؤسسات التي تستعمل في مدخلاتها سلعا تستورد من الخارج، أما مخاطر عدم استقرار التشريعات فترتبط أساسا بقرارات سيادية وتشريعات ونظم ملزمة.
- ❖ مخاطر التبعية للنظام البنكي وتضخم حجم القروض: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطر تضخم حجم القروض الممنوح من طرف البنك وذلك لما يحدث من تغيرات في أسعار الفائدة مما لوحظ منه أن تكلفة القروض ترتبط عكسيا مع حجم المشروع، فكلما كان المشروع كبيرا انخفضت التكلفة والعكس صحيح، كما يمكن أن تواجه هاته المؤسسات خطر التبعية للبنك مما يجعلها تخضع لما يمليه عليها من أوضاع وشروط، وهذا ما يؤثر على سير نشاطها.[1]

خلاصة المبحث الاول :

من خلال هذا المبحث تم التعرف على الضمانات التي يتلقاها البنك من العميل عند القيام بعملية الاقراض والتي من خلالها يمكن للبنك ان يكون ضامنا للقروض التي منحها للعميل, وهذا من اجل تجنب البنك الوقوع في اخطار غير متوقعة كخطر عدم السداد وخطر السيولة....الخ, و لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تلجا الى ان البنك من اجل منح الائتمان ولهذا قد تتعرض هي كذلك لعقبات تعيق سيرورتها.

[1] صحراوي إيمان، إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، العدد 16،ص ص 222-223.

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول القروض

المطلب الأول: دراسات سابقة

1- دراسة بريكي نوارة ، **مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار** ،رسالة ماجستير علوم تجارية،جامعة المسيلة،2003.

هدفت هذه الدراسة إلى:

-إعطاء مفهوم واسع حول القروض المصرفية وعملية سيرها داخل البنك من جهة، ومدى فعالية القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار من جهة أخرى والتي تمول التجارة الداخلية.

-تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها دون تجاهل التعريف بسيرورة طلب منح قرض من بنكBADR

-الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارةموارد البنك الجزائري ويسترشد بها متخذو القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات القرض،في ظل أوضاع تسودها المنافسة وعدم الاستقرار ووضع سياسة ملائمة تسمح بالتحقيق من أثار عدم التسديد عند وقوعه. حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

2- دراسة عبد الواحد غردة ، **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،فرع نقود وتمويل،جامعة بسكرة،2004.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى أهمية المؤسسات المصرفية في الاقتصاد المعاصر خاصة البنوك التجارية التي تعددت أشكالها ووظائفها وتوسعت في الخدمات التي تقدمها في ظل بروز معالم اقتصاد جديد عرف باقتصاد السوق،فكان لزاما عليهاأن تتبلور وفقا لمتطلباته بالاعتماد على المنهج الوصفي.

ونتاجا لهذا قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات تماشيا مع هذا التطور فبرزت العديد من البنوك الخاصة بعد إصلاح 1990، بهدف النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري وترقيته في ظل المستجدات الوطنية والدولية,

كما أن البنوك التجارية تعتبر شريان الاقتصاد من خلال تمويلها للاقتصاد الوطني، حيث تمثل أهم جزء في تمويل أصحاب العجز في الأموال من خلال ما يسمى بالوساطة المالية، وهو تمويل غير مباشر, لكن هذا لا يعني حصول المؤسسة على القرض يكون بشكل فوري وبطريقة إدارية سريعة، وإنما يتم عبر دراسة طلب القرض لتجنب المخاطر الناجمة عنها، وهذا يستوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة باستعمال تقنيات التحليل المالي وكل ما يرتبط بالدراسة المالية المعمقة.

3-لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في القانون،2012.

قامت بدراسة موضوع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور قانوني مستعينة في ذلك على القوانين التشريعية المنصوص بها في هذا السياق، وركزت على أهمية التمويل مبينة في ذلك اساليب

التمويل البنكي، وتطرقت ايضا الى محددات وضوابط منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستدلة في ذلك بنصوص قانونية.

وتوصلت الى نتائج واقتراحات متضمنة في الخاتمة وتتلخص ابرزها في :

-غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر.

-الغاء التخصص المصرفي من خلال مزاولة البنوك لأنشطة مصرفية واسعة.

-تحقيق الجزائر لقفزة نوعية في المجال المصرفي الذي انعكس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعداد والنوعية.

واقترحت:

-خلق اليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدراتها الفنية والتقنية عامة والمالية خاصة والتي تعرقل نموها.

-إلغاء قرار منع تمويل الفروع التابعة مباشرة للبنوك والذي اتخذ مباشرة وبصفة مستعجلة وغير مدروسة عام 2003 خاصة المادة 104 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

4_زايدي صبرينة، **دارة وتسيير مخاطر القروض البنكية** ،شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي أمحند أولحاج البويرة،2015.

قامت الباحثة في دراستها بتحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها ، من اجل قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها بهدف التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغائها نهائيا .معتمدة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في هاته الدراسة.

وتوصلت الى نتائج واقتراحات تتلخص فيمايلي:

-الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تبعاتها من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل وذلك من حيث القيمة السوقية.

-يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها،فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام ا لأول من قبل المصارف والسلطات الرقابية، وهو ما كان محور الاتفاق الأول للجنة بازل في عام 1988 حول كفاية ر أس المال،هذا الاتفاق أعطى توجيهات للبنوك والمراقبين خاصة بتقدير وقياس القروض لكشف مخاطر الائتمان.

-ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر ، والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطرينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأإدارة المخاطر.

اقتراحات:

توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية ،الى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم بها البنوك.

–استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر، ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها ادارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الانظمة المعلوماتية.

– اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاص بالعمليات المشبوهة على أن يعاد النظر دوريا في مضمون هذا الدليل لتحديثه وتضمينه كل المستجدات ذات الصلة ،ومن ثم التحقق من ملاءمته وحسن تطبيقه في ضوء التقارير الواردة إلى السلطات البنكية سواء من لجان الرقابة المصرفية او المؤسسات المالية والمصرفية.

5– بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية** ، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة،2015.

تهدف هاته الدراسة الى التطرق الى اهم الجوانب المتعلقة بالقروض ومعرفة الطرق المالية وغير المالية التي تسمح بتقييم موضوعي لخطر القرض وهذا كإجراء وقائي لتفادي حدوثه اضافة الى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض.حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في دراسة حالة.

وتوصلت الى نتائج واقتراحات تتلخص فيمايلي:

– تعد البنوك التجارية من اهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر.

– منح الائتمان وظيفة من الوظائف الاساسية للبنك التجاري.

– قبل منح اي قرض يكون قسم الائتمان للبنك التجاري مسؤولا على دراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من استقائها للمعلومات اللازمة.

اقتراحات:

- انشاء ادارات واقسام خاصة بالتعامل مع القروض المتعثرة تتكفل بدراسة المقترض من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القروض.

- ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات عند منح قرار الاقراض، وان يكون مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

- ادخال تقنيات حديثة واساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد.

6_بن بخمة ادريس، دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_2016.

تهدف هذه الدراسة الى اهداف علمية واخرى عملية'فالعلمية تتمثل في تسليط الضوء على المفاهيم الأولية للقروض البنكية بالإضافة إلى أهميتها وأنواعها، أما الهدف العملي فيتجلى في الدراسة الميدانية التي تمكنه من معرفة الية تمويل بنك الجزائر الخارجي والاجراءات العملية لمنح القرض من قبله بالإضافة إلى

دراسة حالة لتمويل مشروع لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرفه.معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة .

وتوصل الى نتائج واقتراحات تتمثل فيمايلي:

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل الادارية و التمويلية ويعتبر هذا الأخير من أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات وتعرقل مسارها التنموي.

– تتبع البنوك التجارية سياسة اقراضية حذرة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة'وذلك من خلال فرض العديد من الضمانات التي تقلل من فرص استفادتها من القروض.

– تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على السيولة البنكية في بداية نشاطها اما في باقي الحالات فإنها لا تلجا إليها بنفس الدرجة.

اقتراحات:

– تكييف النظام البنكي مع متطلبات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل العملية التمويلية إذ أن تنويع آليات التمويل البنكي لايكفي بل يجب الاعتماد على المتابعة الميدانية لتفعيل نشاط هذه المؤسسات.

– العمل على تخفيض معدلات الفائدة والتقليل من الضمانات المفروضة على القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الإجراءات الأخيرة المتخذة بخصوص تخفيض نسبة الفائدة على قروض تشغيل الشباب الى 1٪ ثم اللجوء إلى إلغائها من خلال تكفل خزينة الدولة بدفعها بدلا من المستفيد من القرض.

– ضرورة الاهتمام أكثر بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالعمل على انشاء صناديق وبنوك متخصصة بتمويلها وبالتالي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا النوع من المؤسسات لكونها المحرك الأساسي لعجلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع تسيير مخاطر القروض البنكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها كانت مختلفة فيما بينها، ولذلك سنقوم بإجراءمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات من خلال استنتاج أوجه التشابه والاختلاف.

1 –بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على التحليل المالي والدراسة الميدانية اجريت على مؤسسة واحدة يسعى الباحث من خلالها لإبراز أهمية التحليل المالي كوسيلة لاكتشاف نقاط القوة والضعف في المركز المالي ومن ثمة السياسة المالية المتبعة ،فكلما كانت ادواته فعالة في تحليل النتائج كان الضمان أكثر لتحصيل القرض ، بينما دراستنا تهدف إلى تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الاقتصادية وكذالك مخاطر القروض الممنوحة اليها حيث اعتمدنا على نفس المنهج وهوالمنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

2 –بالرغم من أن الدراسة احتوت على آليات منح القروض في البنوك التجارية ،إضافة إلى أنها ركزت بشكل كبير على تعريف البنوك عبر ذكر أنواعها ووظائفها بصفة عامة، كذلك مواردها واستخداماتها . بينما في هذا العمل سيتم ربط الجانب النظري بدراسة ميدانية لقرض استغلال في بنك BADR حيث الدراسة السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي بينما تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

3 –ناقشت الباحثة الموضوع من الجانب القانوني، إلا أننا سندرس الموضوع من الجانب الاقتصادي.

4 –احتوت هذه الدراسة على أدوات وقواعد إدارة المخاطر إضافة إلى أهميتها والمناهج المتبعة في إدارتها، وركزت على تسيير المخاطر الائتمانية وقياسها وفقا للجنة بازل بينما في دراستنا تطرقنا إلى أنواع المخاطر المصرفية وإدارتها دون مقررات بازل وقد تم الاعتماد في الدراسة السابقة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، بينما دراستنا اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي.

5 –بالرغم من أن الدراسة شملت القروض البنكية وخصائصها والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منحها، وركزت على القروض المتعثرة ووظائفها إضافة إلى الطرق المصرفية لعلاج خصائص القروض المتعثرة ، بينما دراستنا ركزت بشكل كبير على القروض البنكية حيث تم الاعتماد على نفس المنهج في الدراستين وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

6–بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على مفهوم القروض البنكية وأهميتها بالإضافة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وركزت على مفهوم سياسة الإقراض البنكي وأهدافها ، وشروط التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما في دراستنا تطرقنا إلى خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان المنهج المتبع في الدراسة السابقة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي بينما تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي كما في الدراسة السابقة.

خلاصة المبحث الثاني:

تناولنا في هذا المبحث دراسات سابقة حول الموضوع (موضوع الدراسة) والتي تشترك في اوجه التشابه واوجه الاختلاف مع ادراج هدف كل دراسة والنتائج والتوصيات التي جاء بها.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على ماهية القروض البنكية وخطوات منحها، واهم المخاطر البنكية التي يمكن أن تتعرض لهاالبنوك عند تقديمها لهاته القروض والتي تؤثر على ربحية البنك ورأس ماله، لذلك يجب تحديد ضمانات لهاته المخاطر والمتمثلة في الضمانات الحقيقية و الشخصية.

ونظراً للارتباط الوثيق بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لابد لنا من التطرق إلى عموميات حول هاته الأخيرة.

أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة تشترك في متغيرات موضوع الدراسة والتطرق إلى أوجه الشبه والإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، وكل هذا من أجل تسهيل حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني والذي سيتم فيه دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثاني

تقديم حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع أدرار

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الجانب النظري مفهوم القروض وأنواعها وأهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، إضافة إلى مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها، ارتأينا أن نقوم بدراسة حالة تطبيقية حول الموضوع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار من أجل التعرف على الخطوات التي يتبعها عند منح القرض وكيفية مواجهة الخطر عند حدوثه، وانطلاقا مما سبق ذكره وبغية الإلمام بجميع جوانب الدراسة التطبيقية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما كالتالي:

- المبحث الأول: تقديم الإطار المكاني للدراسة.
- المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم الإطار المكاني للدراسة

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم التنفيذي**106/82** بتاريخ **1982/03/13**، وخصص لتمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة ،فهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة، وبما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض ، فقد أخذبمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات ، تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى**48** ولاية على مستوى الوطن.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، لذا فهو مؤسسة ذات أسهم وقد بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري ، كما وصل عدد فروعه سنة **1985**مإلى**185** فرعاً و**29** مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس ماله هو مليارين ومائتي دينار جزائري (**2000000200**دج)، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته **300** وكالة يخضعون لسلطة **39** مديرية جهوية سنة **2016** ورأسماله **33000.000.000.00**دج (ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري) .

أولا: تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي ، وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي **106/82** تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم **05** عمال بما فيهم المدير ، ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية أدرار.

وفي سنة **1988**م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك ، حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف، وكان عدد عمالها أنذاك**60**عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، وتم في تاريخ **1992**م إلغاءالمديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية**1998**، أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة **2001**م تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها إسم المجمع الجهوي للاستغلال، وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا **71** عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة **16**عاملا في إطار الإدماج المهني، (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات

التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي:أدرار **252**- تيميمون**253** - رقان**254**- أولف**406**).

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

ثانيا :وظائف وأهداف البنك

1- وظائف البنك :

أ – وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

- ✓ العمل علي مواجهة مخاطر الصرف علي القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- ✓ تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ إعطاء الدعم الإعلامي.

ب – عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- ✓ تصفية المشاكل المالية.
- ✓ أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد علي طلباتهم بجدية.
- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج – تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا ل:

- ✓ تطوير الموارد والعمل علي رفعها وتحسين تكاليفها.
- ✓ الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

2. أهداف البنك :

- ✓ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها.
- ✓ إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- ✓ الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على:
  - رفع الموارد بأفضل التكاليف.
  - التسيير الدقيق للخزينة.
  - تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك والإجراءات المتبعة من طرفه لمنح القروض.

أولا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار001

الشكل رقم(1): يمثل الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار 001

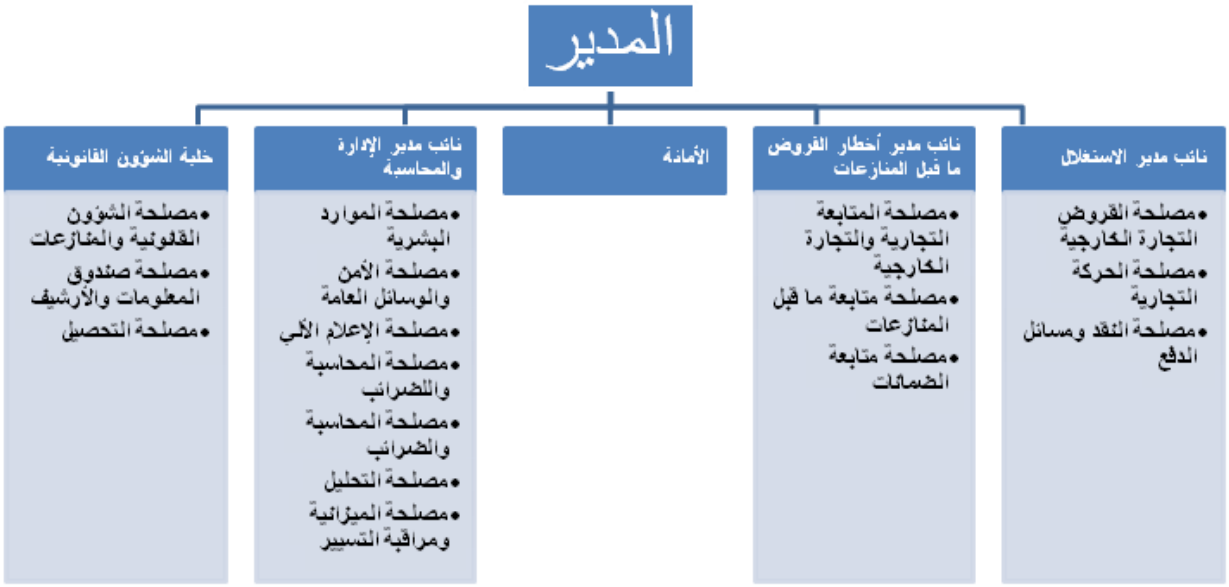

المصدر : وثائق من البنك

1- المدير الجهوي: هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع ، وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الآتية الذكر.

❖ **الأمانة:** تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

2-: نائب المدير المكلف بالاستغلال : تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال، وذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات وتقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها ويكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية والمحاسبية الثابتة.

1. مصلحة القروض والتجارة الخارجية.
2. مصلحة الحركة التجارية.
3. مصلحة النقد و وسائل الدفع.

3- نائب مدير أخطار القروض ماقبل المنازعا ت: أنشئت هذه المديرية مؤخراً وهي تضطلع إلي تحسين الأداء البنكي، فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مد ىستجابتهم لجدول اهتلاك القروض ويدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائياً وخاصةً تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي:

- ✓ **مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية:** وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في:
  - المتابعة التدقيقية للملفات التابعة له.
  - متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض.
- ✓ **مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:** وهي تسير من طرف رئيس مصلحة وتتولى:

– المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها.

– متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.

مصلحة متابعة الضمانات: وهي تسير من طرف رئيس المصلحة الذي له المهام التالية:

– تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة.

– تحصيل الضمانات وتثبيتها.

4–نائب مدير الإدارة والمحاسبة : هو فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة التنمية الريفية يسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية والمحاسبة، وهويتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهذه المديرية والوكالات التابعة لها، يتكون هذا الفرع من ثلاثة مصالح وهي:

- ✓ **مصلحة الدائرة الإدارية:**
  1. مصلحة الموارد البشرية.
  2. مصلحة الأمن والوسائل العامة.
  3. مصلحة الإعلام الآلي.
- ✓ **مصلحة المحاسبة:** وفيها:
  1. مصلحة المحاسبة والضرائب: يوجد فيها قسمين : قسم المحاسبة وقسم الضرائب
  2. مصلحة التحليل.
  3. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

5–خلية الشؤون القانونية : تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي، بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات ومصلحة التحصيلات و مصلحة الأرشيف والتي سنتطرق إليها فيمايلي:

5–1 مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية والمنازعات المتعلقة بالوكالات وهي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

- **مهامها:**

➢ تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستشارة القانونية وهي إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات والشركات بكل أنواعها ولجان الخدمات ، وذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

- تثبيت الضمانات: تقوم هذه المصلحة بدراسة الضمانات الشخصية أو العينية أو الحقيقية المرفقة ضمن ملفات القرض ودراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استعمالها.

5-2مصلحة المنازعات: هي مصلحة التي تعتمد أساساً في مهامها على قوانين الإج ارات المدنية والممثلة في متابعة ملفات القروض والقضايا المتواجدة على مستوي المحضر القضائي والمحامين وغيرها.

- **مهامها:** تتلخص في :
- متابعة ملفات الزبائن (المدينين) قبل المتابعة القضائية

5-3 مصلحة صندوق المعلومات والأرشيف : تهتم بجميع الوثائق الحاملة (للأخبار المنتخبة أو المستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما ، وهذا حسب القانون 09/88 المؤرخ في جانفي 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني، والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة،حيث يقوم الأرشيفي بالمهام المنوطة إليه مع تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من طرف الإدارة، وهي كالتالي:

- استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة والمتمثلة في (مصلحة المحاسبة).
- السهر على السير الحسن داخل المصلحة.
- مساعدة المتربصين خلال فترة التربص في إنجاز البحوث.

5-4 مصلحة التحصيل: يعرف التحصيل على أنه استيفاء الدين عن طريق القضاء إما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدين الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواء المنقولة أو العقارية.

- **مهامها:** متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغهم بواسطة المحضر القضائي ، واستخراج الصبغة التنفيذية للأحكام والأوامر التنفيذية والحجز والبيع، ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحيانا مع محافظ البيع ، ويتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محافظ البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العلني على مستوى المحكمة والبلدية والأماكن المخصصة لهذا الغرض، ثم البيع يقوم بتسليم الشيك والوثائق التي تبرئ الذمة وإقفال الملف في حالة التسديد النهائي أو إعادة المتابعة طبقا للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

ثانيا: الخطوات التي يتبعها البنك في منح القروض:

أ . بعد تقديمملف القرض و بعد دراسته من طرف مصلحة القروض، فان هذ هاالأخيرة ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة ، أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب رأي موظفي مصلحة القروض وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لذلك.

ب . المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوي أعل ى في الهيكل التنظيمي للبنك ، وهو إدارة المجموعة الجهوية للاستغلال، التي تقوم بدورها، حيث يقوم مديرها بإبداء رأيه فيما يخص هذا القرض.

ج . يقوم مدير المجموعة الجهوية للاستغلال باعتباره رئيسا للجنة القروض المتكونة من نائب المدير المكلف بالاستغلال ونائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات القضائية ورئيس دائرة الشؤون الإدارية والمحاسبة بدراسة الملف وإبداء رأيهم ومناقشة الضمانات المقدمة.

د . في المرحلة الأخيرة بعد دراسة لجنة القروض لملف القرض فإنه يحول إلى مصلحة القروض لتحرير رخصة القرض (ملحق رقم 02).

وهاته اللجنة التي تقوم بدراسة ملف القرض تتمثل مهامها في النقاط التالية:

_ دراسة الطلبات لتمويل كل من الاستغلال والاستثمار وإعطاء الموافقة الأولية للمدير.

_ يقدم نائب المدير المكلف بالاستغلال الموافقة أو الرفض إلى مدير الوكالة.

_ و في أخر مرحلة يقدم الرد إلى الشاب الطالب للقرض من طرف مدير الوكالة.

ثالثا: التحليل المالي لملف القرض و خلاصة الدراسة:

بعد تقديم ملف القرض من طرف الشخص المستفيد متضمن جميع الوثائق اللازمة الإدارية منها والمحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى طلب قرض مكتوب على ورقة وموقع عليها من قبل شخص مؤهل.

يدرسهذا الطلب أولا على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها علي تلبية الطلب في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف.

أما في حالة عدم قدرة البنك علي تلبية الطلب ، لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله إلى المستويات الأخرى السابقة الذكر.

1. التحليل المالي لملف القر ض: على مستوي قسم القروض في البنك يقوم العامل المسؤول عن هذا القسم بدراسة الوثائق و الميزانيات المالية و المحاسبية المقدمة من طرف المستفيد و المذكورة سابقا ، و هذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة و نسبة تغطية الأموال الخاصة للديون و كذلك نسبة المردودية المحققة السابقة في حالة وجودها.

2 . خلاصة الدراسة و رد البنك : (القبول) : بعد الاطلاع علي ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض، عندهاقرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منح القرض للمستفيد والذي يتوجب عليه إعادته في مواعيد الاستحقاق، وكان رد البنك قبول طلب المستفيد وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طالب القرض تحتوي على مبلغ القرض الممنوح له.

أما فيما يخص الضمانات فيجب إحضارها طبقا لمايلي:

الضمانات التحفظية أو الاحترازية:

- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (ملحق رقم 03).
- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء(ملحق رقم 04).
- محضر زيارة ميدانية لمحل مزاولة النشاط محرر من طرف البنك (ملحق رقم 05).

الضمانات الحقيقية الحاضرة:

- إمضاء سند الأمر الحامل لقيمة القرض ممضى وموقع من طرف المقترض وعليه طابع جبائي قيمة 20 دج (ملحق رقم 06).
- المساهمة الشخصية.
- إمضاء رسالة سقوط أجل القرض(ملحق رقم07).
- تعهد توثيقي برهن العتاد الذي سيتم إقتناؤه (محل القرض) (ملحق رقم09).
- تعهد توثيقي بالتأمين على العتاد محل أو موضوع القرض مع بوليصة التأمين محررة لصالح البنك لاستحقاق التعويض على التأمين في حالة حصول أي مخاطر(ملحق رقم 08).
- وكالة توثيقية تعطي الحق للبنك بالرهن والتأمين وإعادة التأمين في حالة عدم قيام الزبون بذلك.

تسجل هذه الموافقة في الملحق رقم **(02)**، يسمي الموافقة أورخصة القرض، كما يسجل فيها كل المعلومات السابقة الذكر وهي تمثل شروط منح القرض،وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد،ونسبة الفائدة المطبقة وغرامة التأخير وغيرها من الشروط الخاصة بالبنك.

أما فيما يخص رسالة القبول والتي تمنح للمقترض على مستوى الوكالة بعد توصلهم مباشرة برخصة القرض وهذا من أجل إحضار الضمانات المطلوبة منه في أقرب وقت ممكن.

بعد إحضار جميع الوثائق والضمانات المطلوبة فإن المكلف بالملف على مستوى الوكالة يقوم بإيفاد الملف إلى المجموعة الجهوية للاستغلال وبالضبط لدى مصلحة الشؤون القانونية لتثبيت هذه الضمانات (ملحق رقم 10)، أي دراسة مدى قانونيتها ومطابقة الضمانات والوثائق مع رخصة القرض ، حيث يوقع الملحق رقم (10) من طرف مدير المجموعة الجهوية للاستغلال والمكلف بالمصلحة وبعد إيفاد هذه الوثيقة إلى الوكالة يقوم المكلف بمصلحة القروض بتحرير اتفاقية القرض بناء على كل المعطيات السابقة (ملحق رقم 11)، وبناء على ذلك يمنح للمقترض شيكات بنكية بعدد الفواتير الشكلية التي تم تقديمها سابقا وبأسماء الممولين الذين يقومون بمنح المقترض فواتير نهائية يتم إحضارها إلى البنك. [1]

خلاصة المبحث الاول :

قمنا من خلال هذا المبحث بدراسة الاطار المكاني للدراسة وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تناولنا مفهوم البنك محل الدراسة والمصالح التي يتوفر عليها البنك، اضافة الىالهيكل التنظيمي له.

[1] رئيس مصلحة ما قبل المنازعات، يوم 2019/01/28 على الساعة 14:30

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة باستخدام الطريقة الاحصائية لتحليل متغيرات الدراسة.

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة

سندرج في هذا الفرع مقارنة حول الانشطة المقدمة من طرف البنك والمتمثلة في(زراعة النباتات الموسمية، تربية الدواجن،...الخ)، من حيث عدد الملفات والمبلغ الممنوح والمبلغ المهتلك والمسترجع وغير المسترجع.

الفرع الأول: مقارنة الأنشطة حسب عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع، المبلغ غير المسترجع.

أولا: نشاط زراعة الحبوب

من خلال هذا الجدول سنوضح نسبة المبلغ غير المسترجع الذي من الممكن ان يوقع البنك في الخطر

الجدول رقم (01): عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع وغير المسترجعللقرض الرفيق لزراعة الحبوب خلال فترة 2014-2017(الوحدة بالدينار الجزائري)

نوع النشاط	السنوات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المهتلك	المبلغ المسترجع	المبلغ غير المسترجع
زراعة الحبوب	2014	71	317080357.10	254200543.56	251711199.87	2489343.69
	2015	79	378032110.21	296120370.13	251008188.51	45112181.62
	2016	75	384962255.31	301229577.43	227586420.48	73643156.95
	2017	99	523203277.24	423233535.11	321881196.78	101352338.33
المجموع		324	86،1603277999	1274784026.23	1052187005.64	222597020.59

المصدر: وثائق البنك

من خلال الجدول رقم (**01**) نلاحظ أن عدد الملفات تتراوح بين **[71- 99]** في السنوات من **2014**إلى**2017** حيث كان عدد الملفات في سنة **2014** يقدر بـ: **71** ملفا ثم ارتفع ليصل إلى**79** ملفا في سنة **2015** ليتراجع في سنة **2016**إلى**75** ملفا، ثم العودة للزيادة من جديد في سنة **2017** ليصل لـ: **99** ملفا، هذا بالنسبة لعدد الملفات خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للمبلغ الممنوح فنلاحظ أنه كان في ارتفاع مستمر خلال الفترة من **2014**إلى غاية **2017**، حيث بلغ: **317080357.10** دج في سنة **2014**، وأصبح في زيادة مستمرة إلى غاية سنة **2017** ليصل إلى: **523203277.2** دج، وبالنسبة للمبلغ المهتلك فقد بلغ في سنة **2014**: **254200543.56** دج ووصل إلى قيمة: **423233535.11** دج في سنة **2017**.

الجدول رقم (02):نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة الحبوب **(2014_2017)**

نوع النشاط	السنوات	نسبة المبلغ غير المسترجع
زراعة الحبوب	**2014**	**%09.79**
	2015	**%15.23**
	2016	**%24.44**
	2017	**%23.95**

المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم**(02)** أن نسبة المبلغ غير المسترجع بلغت في سنة **2014**: **9.79%**وارتفعت في سنتي **2015** و **2016** إلى**15.23%**و**24.44%** على التوالي لتنخفض في سنة **2017** بنسبة **23.95%**.

الشكل رقم (02):نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة الحبوب **(2014_2017)**

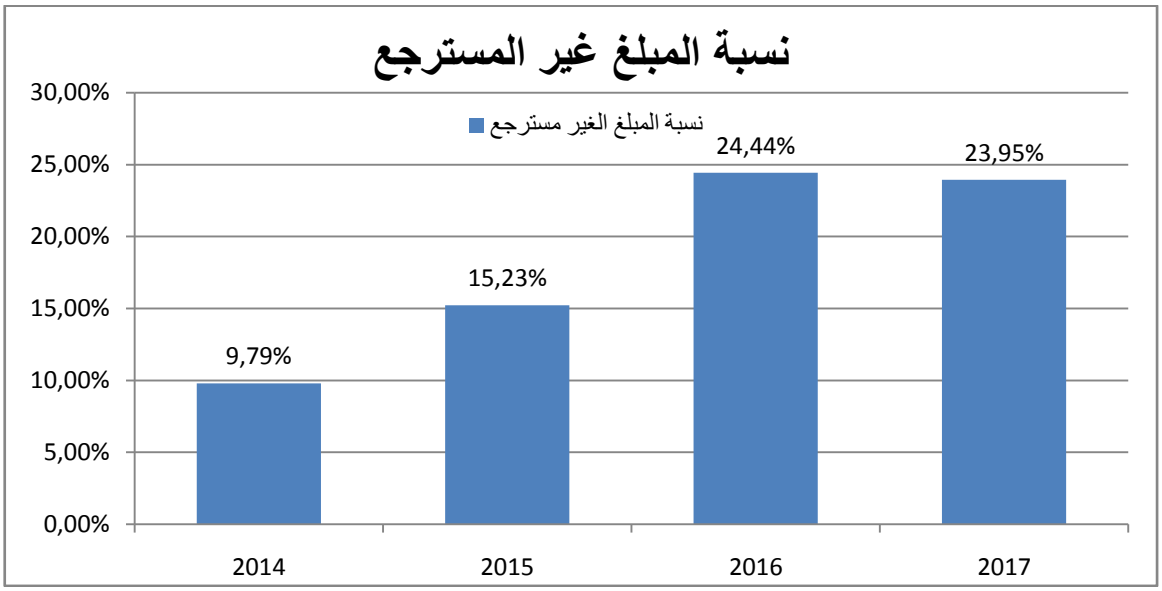

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(02)**

من خلال الشكل رقم**(02)** نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع ارتفعت من سنة إلى أخرى، حيث كان في سنة **2014** تقدر بنسبة **9.79%** ليرتفع في سنتي 2015 و 2016 على التوالي بنسبة **15.23**٪ و**24.44** % لتنخفض بنسبة 23.95٪ في سنة 2017.

ثانيا: نشاط تربية الدواجن

الجدول رقم (03): يوضح عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع وغير المسترجع للقرض الرفيق نشاط لتربية الدواجن خلال فترة **2014-2017(الوحدة بالدينار الجزائري)**

نوع النشاط	السنوات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المهتلك	المبلغ المسترجع	المبلغ غير المسترجع
تربية الدواجن	2014	02	**5755488.14**	**5755487.70**	**5755487.70**	**00.00**
	2015	06	**11057129.83**	**10519971.83**	**00.00**	**105119971.83**
	2016	04	**17230553.64**	**17230553.64**	**1502263.00**	**15728290.40**
	2017	04	**9046645.70**	**9046645.70**	**6846645.70**	**2200000**

المصدر: وثائق البنك

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**03**) الذي يمثل نشاط تربية الدواجن أن عدد ملفات سنة **2014** بلغ ملفين وقابله مبلغ ممنوح قدر بـ: **5755488.14 دج** ومبلغ مهتلك قاربت قيمته قيمة المبلغ الممنوح، وقدرت بـ: **5755487.70 دج** وتم استرجاع كل المبلغ المهتلك في نفس السنة، أما في سنة **2015** فقد زاد عدد الملفات وبلغ: **06** ملفات، وعليه زاد المبلغ الممنوح أيضا ليبلغ **11057129.83 دج** ، واهتلك **10519971.83 دج** من المبلغ الممنوح الذي لم يسترجع بعد، وفي سنة **2016** نقص عدد الملفات لنسجل **04** ملفات، غير أن المبلغ الممنوح ارتفع إلى: **17230553.64 دج** واهتلك بالكامل وتم استرجاع منه ما قيمته: **1502263.00 دج**، أما في سنة **2017** سجلنا استقرارا في عدد الملفات (**04** ملفات) ونقصا في المبلغ الممنوح حيث بلغ **9046645.70 دج** والذي اهتلك بالكلية، وقد استرجع منه مبلغ **6846645.70 دج** وهي قيمة تراجعت أيضا مقارنة بسنة **2016** .

الجدول رقم (04): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط تربية الدواجن(2014_2017)

النشاط	السنوات	نسبة المبلغ غير المسترجع ٪
تربية الدواجن	**2014**	**% 00.00**
	2015	**% 100**
	2016	**% 28.00**
	2017	**% 24.31**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(**04**) أن نسبة المبلغ غير المسترجع انعدمت في سنة **2014**، واكتملت في سنة **2015** (**100 %**)، وفي سنة **2016** بلغت**28.00** % وانخفضت نوعا ما في سنة **2017** إلى نسبة **24.31**%.

الشكل رقم(03): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط تربية الدواجن(2014_2017)

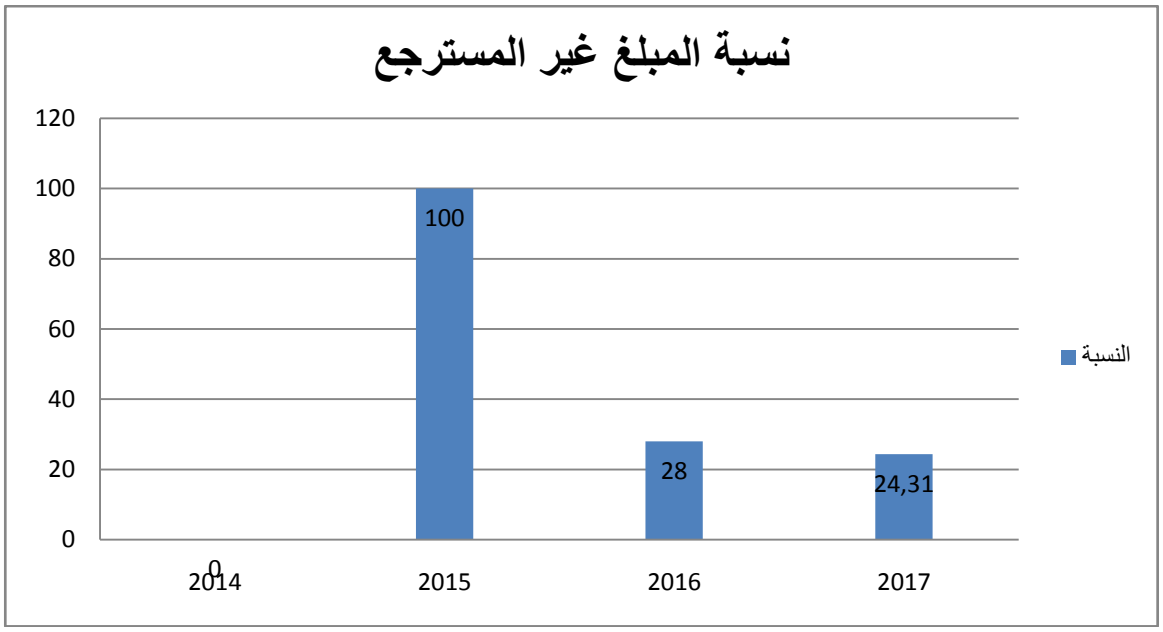

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم(04)

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع كانت بنسبة أكبر في سنة **2015** على خلاف السنوات الأخرى التي كان منخفضا فيها.

ثالثا: نشاط زراعة البقول الجافة

الجدول رقم (05): عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع وغير المسترجع لقرض الرفيق لزراعة البقول الجافة خلال فترة **2014-2017(الوحدة بالدينار الجزائري)**

نوع النشاط	السنوات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المهتلك	المبلغ المسترجع	المبلغ غير المسترجع
زراعة البقول الجافة	2014	03	6691231.50	6690731.50	2505500.00	4185231.5
	2015	03	8426015.00	8426015.00	348890.98	8077124.02
	2016	05	14950652.31	11643878.31	00.00	11643878.31
	2017	03	7778691.28	7778691.28	6298598.77	1480092.51
المجموع		14	37846590.09	34539316.09	9152989.75	25386326.34

المصدر: وثائق البنك

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) الممثل لنشاط زراعة البقول الجافة، أن عدد الملفات خلال السنوات **2014-2015** استقر عند **03** ملفات، المبلغ الممنوح قد بلغ في سنة **2014** قيمة **6691231.50 دج** واستهلك كله واسترجع منه مبلغا قيمته **2505500.00 دج** ، وفي سنة **2015** انخفض المبلغ الممنوح إلى حدود **8426015.00 دج** والذي استهلك كله، فيما استرجع منه مبلغ: **348890.98دج** وهو مبلغ أكبر منه في سنة **2014**، أما في سنة **2016** ارتفع عدد الملفات إلى **05**ملفات مقارنة بالسنتين الفارطتين، وقدر المبلغ الممنوح فيها بـ: **14950652.31 دج** والمبلغ المهتلك

بـ: **11643878.31 دج** وهو أقل مقارنة بالسنة الماضية، ولم يسترجع من المبلغ أي شيء، وفي سنة 2017 ، **7778691.28 دج** وهو مرتفع مقارنة بسنة **2016** رغم انخفاض عدد الملفات واهتلك كله، أما ما استرجع منه فقد سجلنا فيه زيادة مقارنة بالسنوات السابقة ليكون في **6298598.77 دج**.

الجدول رقم(6): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة البقول الجافة**(2014_2017)**

نوع النشاط	السنوات	نسبة المبلغ غير المسترجع
زراعة البقول الجافة	**2014**	**%62.55**
	2015	**%95.85**
	2016	**100 %**
	2017	**%19.02**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (5)

من خلال الجدول رقم(**06**) نلاحظ أنه نسبة المبلغ غير المسترجع مرت بمرحلة تصاعدية في السنوات الثلاثة الأولى حتى بلغت **100%**، ثم تقهقرت للنسبة**19.02%**في سنة **2017**.

الشكل رقم(04):نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة البقول الجافة**(2014_2017)**

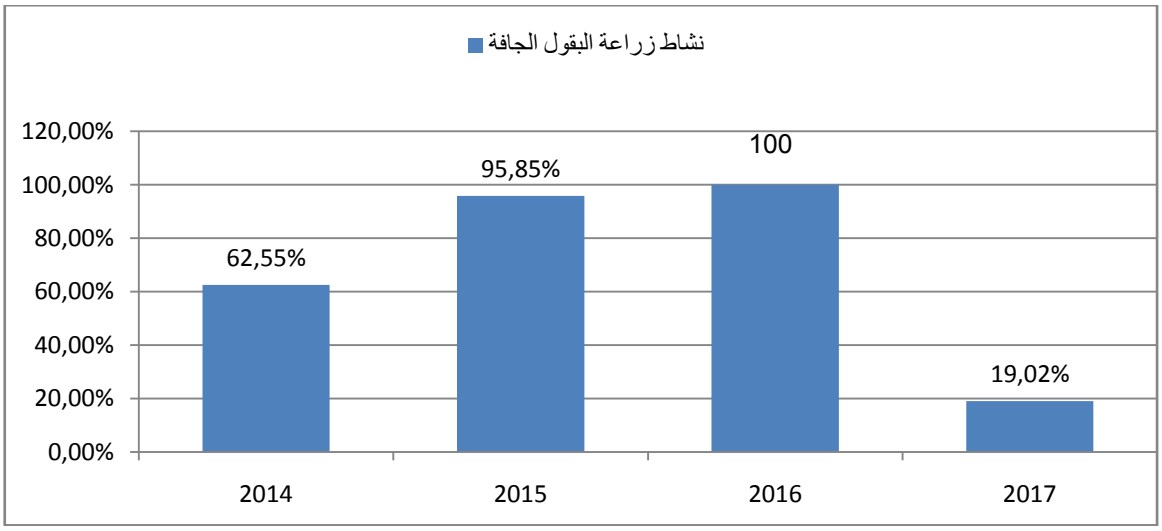

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم**(06)**

من خلال الشكل رقم**(06)** نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع كانت كبيرة في السنوات **2014–2015–2016**حيث كانت بين نسبة **62.55%** ونسبة**100%** على خلاف السنة الأخيرة التي كانت منخفضة فيها بالمقارنة مع ما سبقها.

رابعا: نشاط غذاء الماشية

الجدول رقم (07): عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، مبلغ المسترجع وغير المسترجع للقرض الرفيق لنشاط غذاء الماشية خلال فترة **2014-2017(الوحدة بالدينار الجزائري)**

نوع النشاط	السنوات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المهتلك	المبلغ المسترجع	المبلغ غير المسترجع
غذاء الماشية	**2014**	**07**	**24523950،00**	**23540650،00**	**11926000،00**	**11614650**
	2015	**02**	**3518660،00**	**3518365،00**	**00.00**	**3518365.00**
	2016	**02**	**1673831،95**	**1197432،04**	**00.00**	**1197432،04**
	2017	**00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**
المجموع		**11**	**29716441.95**	**28256447.04**	**11926000.00**	**16330447.04**

المصدر: وثائق البنك

من خلال الجدول رقم(**07**)نلاحظ أن عدد الملفات خلال السنة **2014** بلغ **07** ملفات، في حين بلغ المبلغ الممنوح **24523950.00دج** أهتلك منه مبلغ **23540650.00 دج** واسترجع مبلغ **11926000.00 دج**، وفي سنة **2015** سجلنا ملفين فقط وهو عدد متراجع عن سابقه ، ومع ذلك سجلنا مبلغا ممنوحا أكبر بلغ **35183650.00 دج** وأهتك منه مبلغا قدره **3518365.00 دج** ، وهذا دون تسجيل استرجاع أي مبلغ، وبالنسبة لسنة **2016** استقر عدد الملفات عند حدود ملفين، وقدر المبلغ الممنوح بـ: **1673831.95دج** وهو مبلغ منخفض مقارنة بالسنتين السابقتين، كما انخفض المبلغ المهتلك للقيمة **1197432.04 دج** ، ولم يسترجع أي مبلغ خلال هذه السنة، أما في سنة **2017**لم يزاول النشاط.

الجدول رقم(08):نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط غذاء الماشية **(2014_2017)**

نوع النشاط	السنوات	نسبة المبلغ غير المسترجع
غذاء الماشية	**2014**	**%49.33**
	2015	**%100**
	2016	**%100**
	2017	**%00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(07)**

من خلال الجدول رقم **(08)** نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع في سنة **2014** كانت في حدود النصف حيث بلغت **49.33%**، ثم اكتملت في سنتي **2015- 2016** لتصل **100%**، لتتهاوى بعدها للنسبة المنعدمة **00%**.

الشكل رقم(05): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط غذاء الماشية **(2014_2017)**

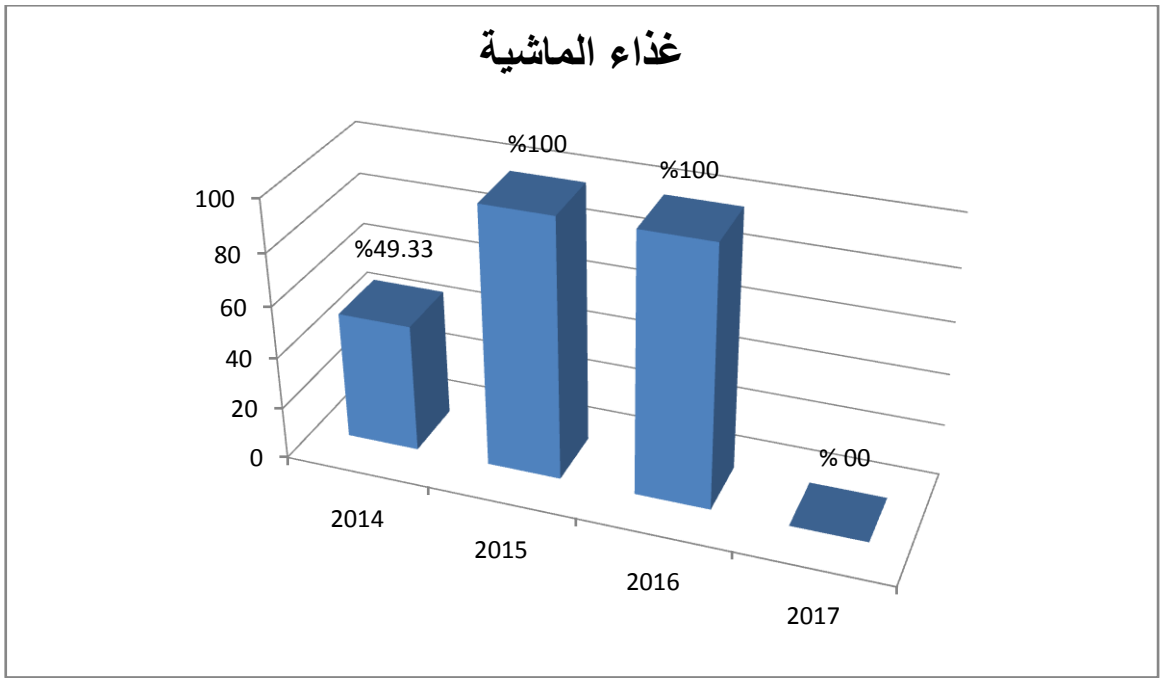

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم**(08)**

من خلال الشكل رقم(**05**) نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع كانت متوسطة في السنة **2014** حيث كانت **49.33%**، ونسبة **100%**في السنتين**2015 –2016**، ثم انعدمت في سنة **2017.**

خامسا: نشاط زراعة البطاطا

الجدول رقم (09):يوضح عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع وغير المسترجع للقرض الرفيق لنشاط زراعة البطاطا خلال فترة **2014-2017(الوحدة بالدينار الجزائري)**

نوع النشاط	السنوات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المهتلك	المبلغ المسترجع	المبلغ غير المسترجع
زراعة البطاطا	**2014**	**1**	**4356000.00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**
	2015	**1**	**1495728.00**	**1495728،00**	**00.00**	**1495728.00**
	2016	**0**	**00.00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**
	2017	**0**	**00.00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**
المجموع		**2**	**5851728.00**	**1495728.00**	**00.00**	**1495728.00**

المصدر: وثائق البنك

من خلال الجدول رقم(**09**) نلاحظأن سنة **2014** شملت ملفا واحدا منح له مبلغا قدره **4356000.00 دج**، لم يستهلك أو يسترجع منه شيء، وفي سنة **2015** سجلنا استقرارا في عدد الملفات (ملف واحد)،منح له مبلغا قدره **1495728.00 دج** وهو مبلغ منخفض مقارنة بالسنة الماضية ، اهتلك كاملا ولم يسترجع منه شيء، وباقي السنوات انعدم فيها هذا النشاط بالكلية.

الجدول رقم(10): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة البطاطا(2014_2017)

نوع النشاط	السنوات	نسبة المبلغ الغير مسترجع
زراعة البطاطا	**2014**	**%00**
	2015	**%100**
	2016	**%00**
	2017	**%00**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم **(09)**

من خلال الجدول رقم **(08)** نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع في سنة **2015** كانت كاملة حيث بلغت **100%**، ومنعدمة في السنوات الأخرى.

الشكل رقم(06): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط زراعة البطاطا(2014_2017)

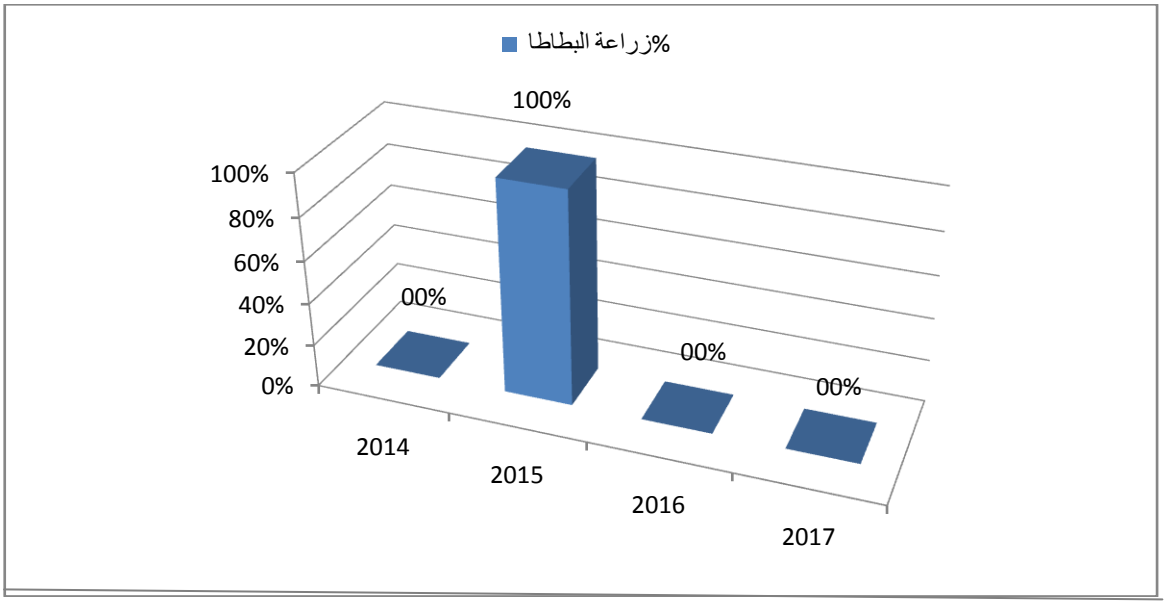

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم**(10)**

من خلال الشكل رقم**(06)** نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع كانت مكتملة في سنة **2015** حيث كانت **100%**، ونسبة منعدمة في باقي السنوات.

سادسا: نشاط تحويل الطماطم

الجدول رقم (11): عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع الغير مسترجع للقرض الرفيق لنشاط تحويل الطماطم خلال فترة **2014-2017(الوحدة بالدينار الدينار الجزائري)**

نوع النشاط	السنوات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المهتلك	المبلغ المسترجع	المبلغ غير المسترجع
تحويل الطماطم	**2014**	**00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**	**00.00**
	2015	**01**	**150000000.00**	**150000000.00**	**00.00**	**150000000.00**
	2016	**01**	**300000000.00**	**300000000.00**	**300000000.0**	**00.00**
	2017	**01**	**600000000.00**	**600000000.00**	**00.00**	**00.00**
المجموع		**03**	**1050000000**	**1050000000**	**300000000.00**	**150000000.00**

المصدر: وثائق البنك

من خلال الجدول رقم(**11**) نلاحظ أنه سنة **2014** لم تشتمل على أي ملف لنشاط تحويل الطماطم، بينما نسجل استقرارا لعدد الملفات في باقي السنوات (ملف واحد)، وتضاعفا للمبلغ الممنوح والمهتلك (**150000000.00 دج- 30000000.00 دج- 600000000.00 دج)** خلال السنوات **2015 – 2016 – 2017** على الترتيب، مع استرجاع المبلغ الممنوح كاملا في سنة **2016** ، وعدم استرجاع شيء في السنتين الأخريين (**2015 -2017**).

الجدول رقم(12): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط تحويل الطماطم(**2014_2017**)

نوع النشاط	السنوات	نسبة المبلغ غير المسترجع
تحويل الطماطم	**2014**	**%00**
	2015	**%100**
	2016	**%00**
	2017	**%00**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم **(11)**

من خلال الجدول رقم(**12**) نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع في سنة **2015** كانت كاملة حيث بلغت **100%**، ومنعدمة في السنوات الأخرى.

الشكل رقم(07): نسبة المبلغ غير المسترجع لنشاط تحويل الطماطم(2014_2017)

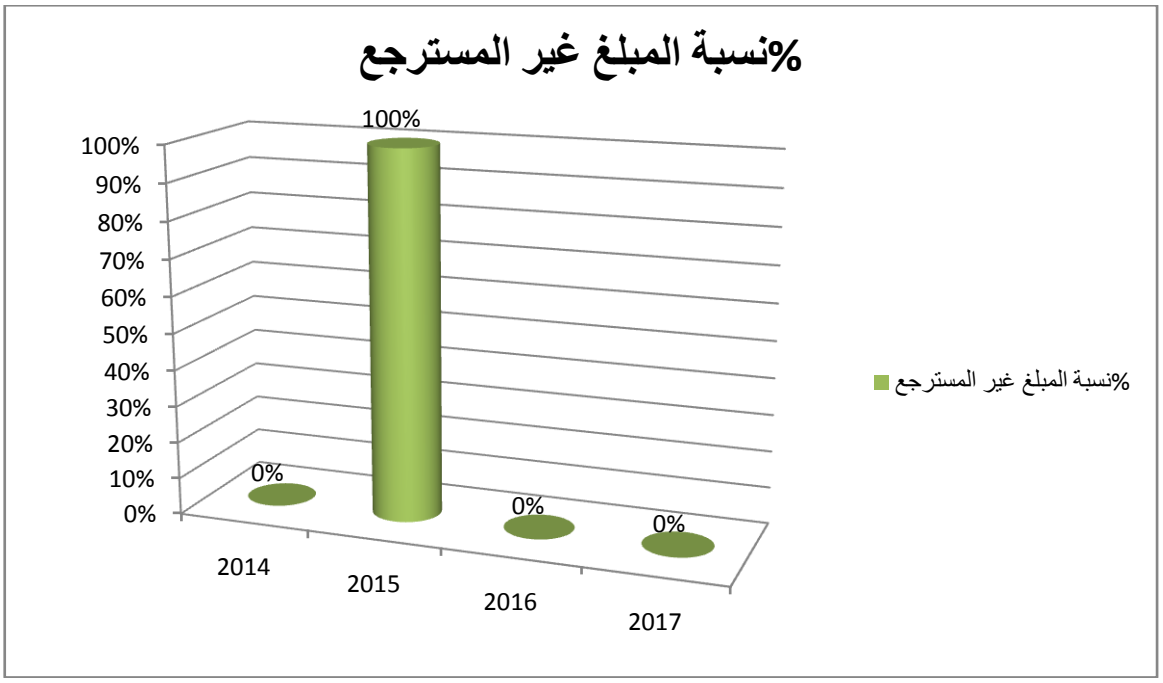

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم(12)

من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ أن نسبة المبلغ غير المسترجع كانت مكتملة في سنة **2015** حيث كانت **100%**، ومنعدمة في باقي السنوات.

الفرع الثاني: نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ الممنوح

أولا: نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

الجدول رقم (13): نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

نوع النشاط	السنوات	المبلغ الممنوح	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة٪
زراعة الحبوب	**2014**	**317080357.10**	/	/
	2015	**378032110.21**	**60931753.11**	**% 19.22**
	2016	**384962255.31**	**6930145،01**	**% 01.83**
	2017	**523203277.24**	**138241021.93**	**% 35.91**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (2-1)

من خلال الجدول رقم (**13**) نلاحظ ان نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح متذبذبة، حيث كانت بنسبة **19.22**٪ في**2015**، وانخفضت عند سنة **2016** بنسبة **01.83**٪ ثم ازدادت عند سنة **2017** بنسبة **35.91**٪.

الشكل رقم(08): نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

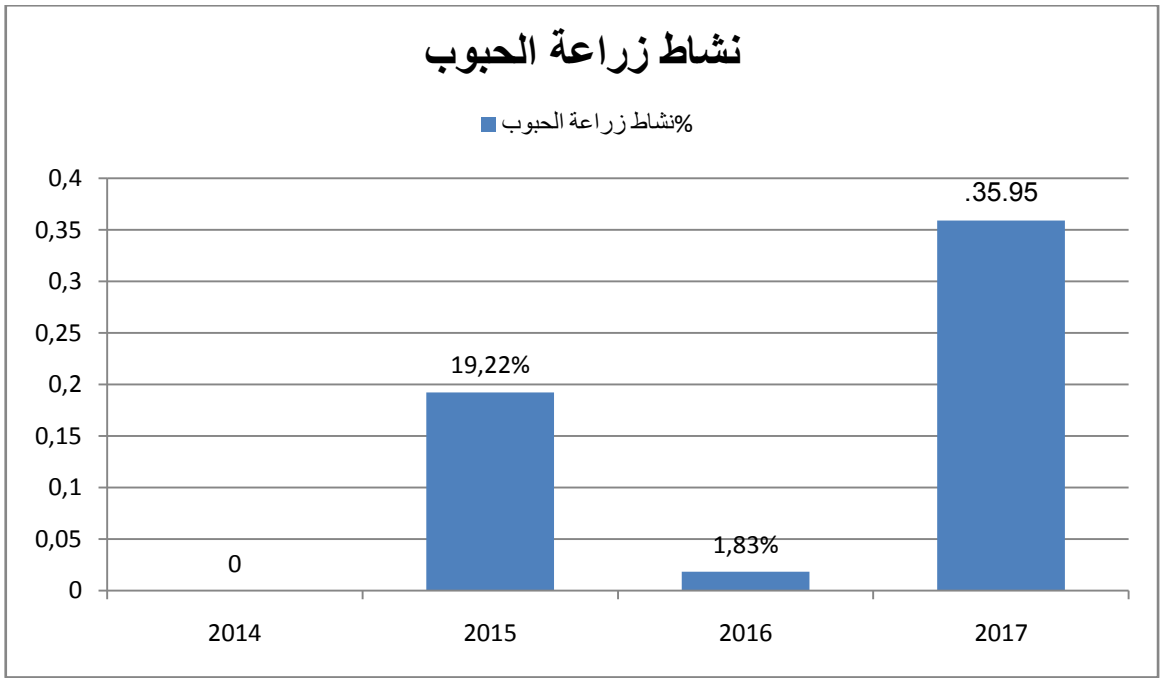

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(13)**

من خلال الشكل رقم (**08**) الممثل لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب، نلاحظ أن نسبة الزيادة الحاصلة في هذا النشاط كانت في سنة **2015** بنسبة **19.22%**، وشبه منعدمة في سنة **2016** في حدود **01.83%**، ثم ارتفعت نسبيا في سنة **2017** لتصل **35.95%**.

ثانيا: نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط تربية الدواجن

الجدول رقم (14): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط تربية الدواجن

نوع النشاط	السنوات	المبلغ الممنوح	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة٪
تربية الدواجن	**2014**	**5755488.14**	/	/
	2015	**11057129.83**	**5301641.69**	**%92.11**
	2016	**17230553.64**	**6173423.81**	**%55.83**
	2017	**9046645.70**	**-8183907.94**	**%-44.49**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2-1)

من خلال الجدول رقم (**14**) نلاحظ أن نسبة الزيادة كانت في سنة **2015** بنسبة **92.11%**، ثم انخفضت في سنتي **2016** و **2017** للنسبة **55.83%**و**44.49-%**على التوالي.

الشكل رقم (09): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط تربية الدواجن

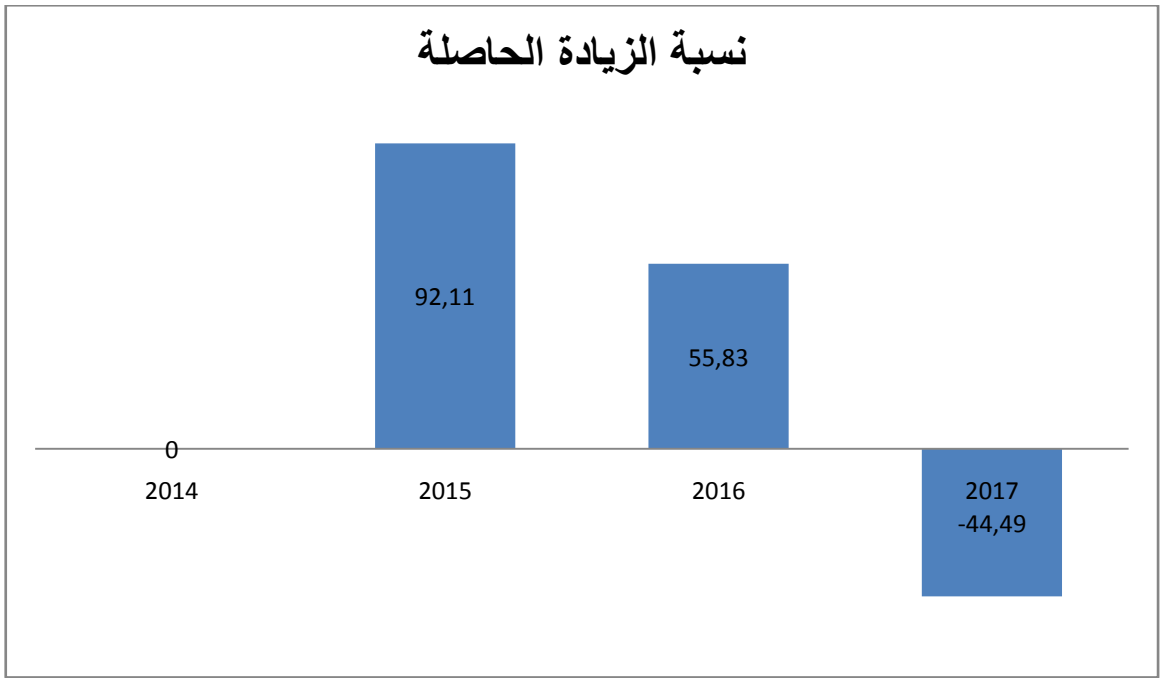

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (14)

من خلال الشكل رقم(**09**) الممثل لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط تربية الدواجن، نلاحظ أن نسبة **92.11%** سجلت خلال السنة **2015**، ونسبة **55.83%** في سنة **2016**، و **44.49- %** في سنة **2017**.

ثالثا: نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لزراعة البقول الجافة

الجدول رقم (15): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة البقول الجافة.

نوع النشاط	السنوات	المبلغ الممنوح	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة
زراعة البقول الجافة	**2014**	**6691231.50**	/	/
	2015	**8426015.00**	**1734783.5**	**%25.92**
	2016	**14950652.31**	**6524637.31**	**%77.43**
	2017	**7778691.28**	**-7171961.03**	**%-47.97**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من البنك

من خلال الجدول رقم (**15**) نلاحظ أن نسبة الزيادة كانت في سنة **2015** بنسبة **25.92%**، ثم ارتفعت في سنة **2016** إلى**77.43%**، لتنخفض في سنة **2017** للنسبة **47.97%**.

الشكل رقم (10): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط زراعة البقول الجافة

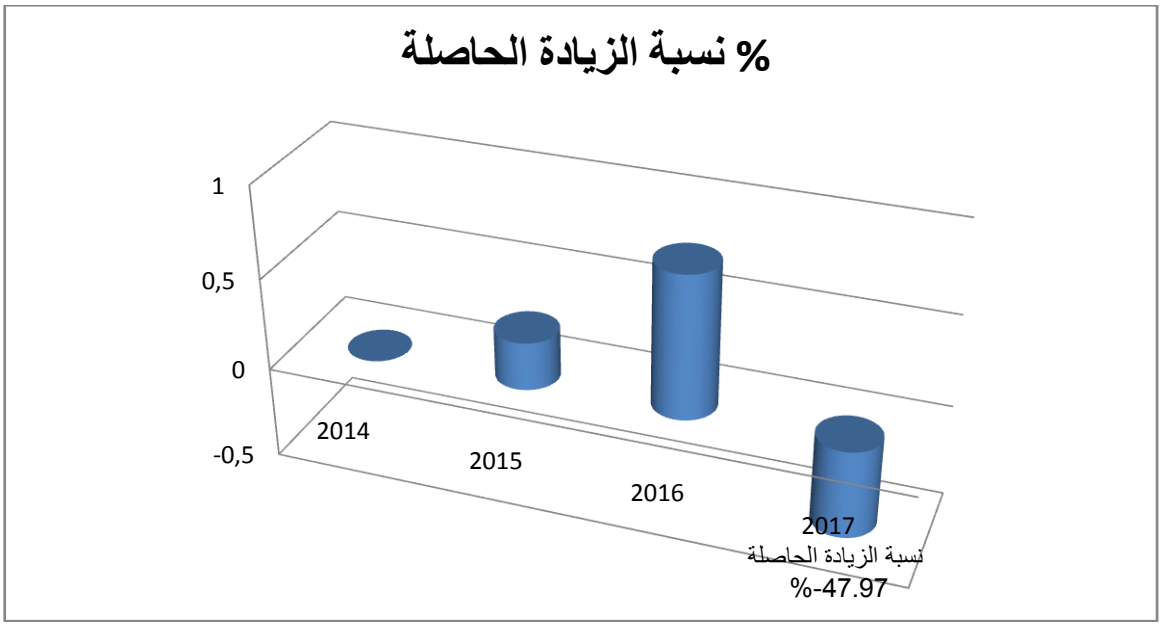

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (15)

من خلال الشكل رقم (**10**) المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة ال بقول الجافة يتضح أن الزيادة كانت بربع خلال السنة **2015 (25.92%)**، وارتفعت في السنة الموالية **2016**إلى**77.43%**، ثم تراجعت نوعا ما في سنة **2017** إلى نسبة **47.97-%**.

رابعا: نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط غذاء الماشية

الجدول رقم (16): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط غذاء الماشية

نوع النشاط	السنوات	المبلغ الممنوح	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
غذاء الماشية	**2014**	**24523950.00**	/	/
	2015	**3518660.00**	**21005290**	**%85.65**
	2016	**1673831.95**	**1844828.05**	**%52.42**
	2017	**0**	**0**	**%00.00**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من البنك

من خلال الجدول رقم (**16**) المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط غذاء الماشية ، يتضح أن الزيادة كانت خلال سنة **2015** كانت بنسبة **85.65%**، وانخفضت في السنة الموالية **2016** إلى**52.42%**، ثم انعدمت كليا في سنة **2017**.

الشكل رقم (11): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط غذاء الماشية

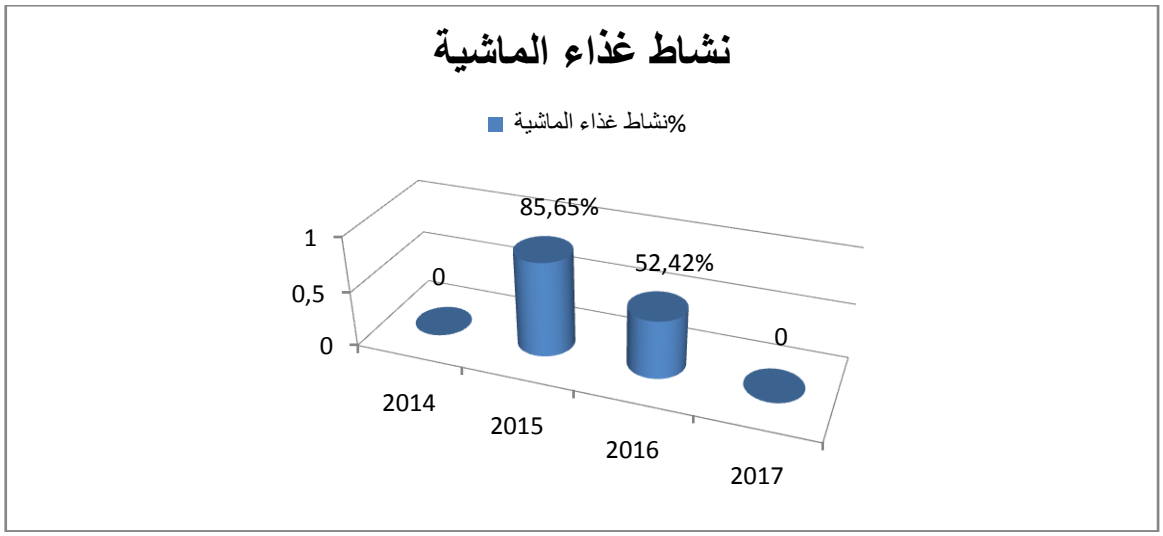

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(16)**

من خلال الشكل رقم (**11**) المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط غذاء الماشية ، يتضح أن الزيادة كانت خلال سنة **2015** هي أكبر زيادة، وانخفضت في السنة الموالية **2016** إلى **52.42%**، ثم انعدمت كليا في سنة **2017**.

خامسا: نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا

الجدول رقم (17): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا

نوع النشاط	السنوات	المبلغ الممنوح	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة
زراعة البطاطا	**2014**	**4356000.00**	/	/
	2015	**1495728.00**	**2860272**	**%65.67**
	2016	**00.00**	**00.00**	**%00.00**
	2017	**00.00**	**00.00**	**%00.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من البنك.

من خلال الجدول رقم (**17**) المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا ، يتضح أن الزيادة كانت خلال سنة **2015** تقدر بـ**65.67%**، وانعدمت في باقي السنوات.

الشكل رقم (12): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبةلنشاط زراعة البطاطا

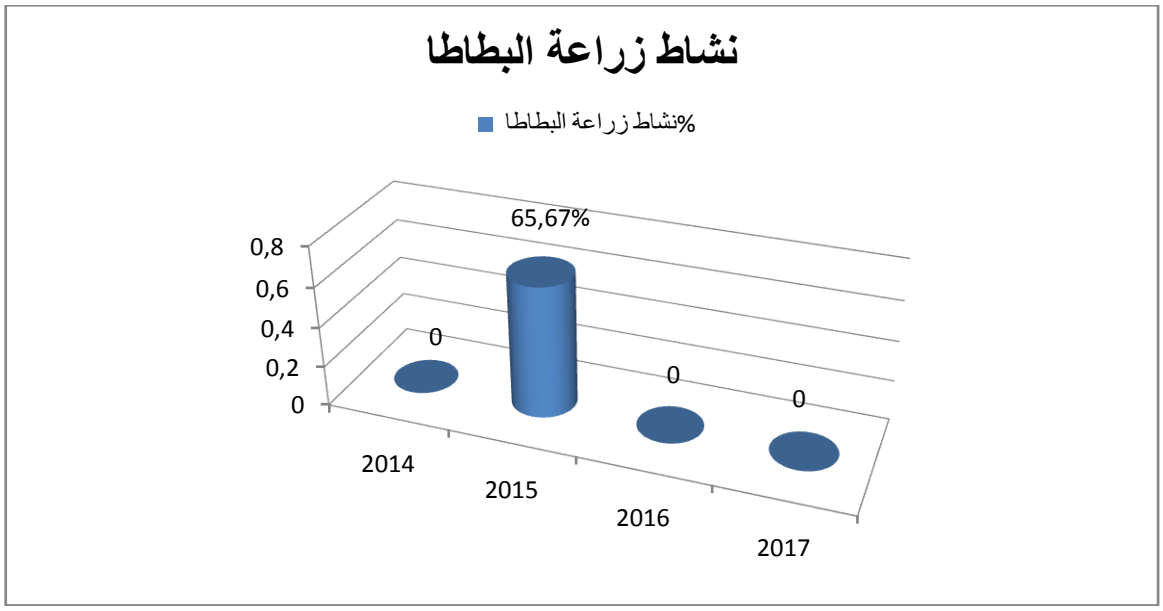

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(17)**

من خلالالشكل **(12)** يتضح أن نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا اقتصرت على سنة **2015** وبشكل فوق المتوسط.

الجدول رقم (18): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم

نوع النشاط	السنوات	المبلغ الممنوح	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
تحويل الطماطم	**2014**	/	/	/
	2015	**150000000.00**	/	/
	2016	**300000000.00**	**150000000**	**%100**
	2017	**600000000.00**	**300000000**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من البنك

من خلال الجدول رقم **(18)** المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم، يتضح أن الزيادة انعدمت خلال سنة **2015**، وكانت **100%** في السنتين المواليتين.

الشكل رقم (13): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الممنوح بالنسبة لزراعة تحويل الطماطم

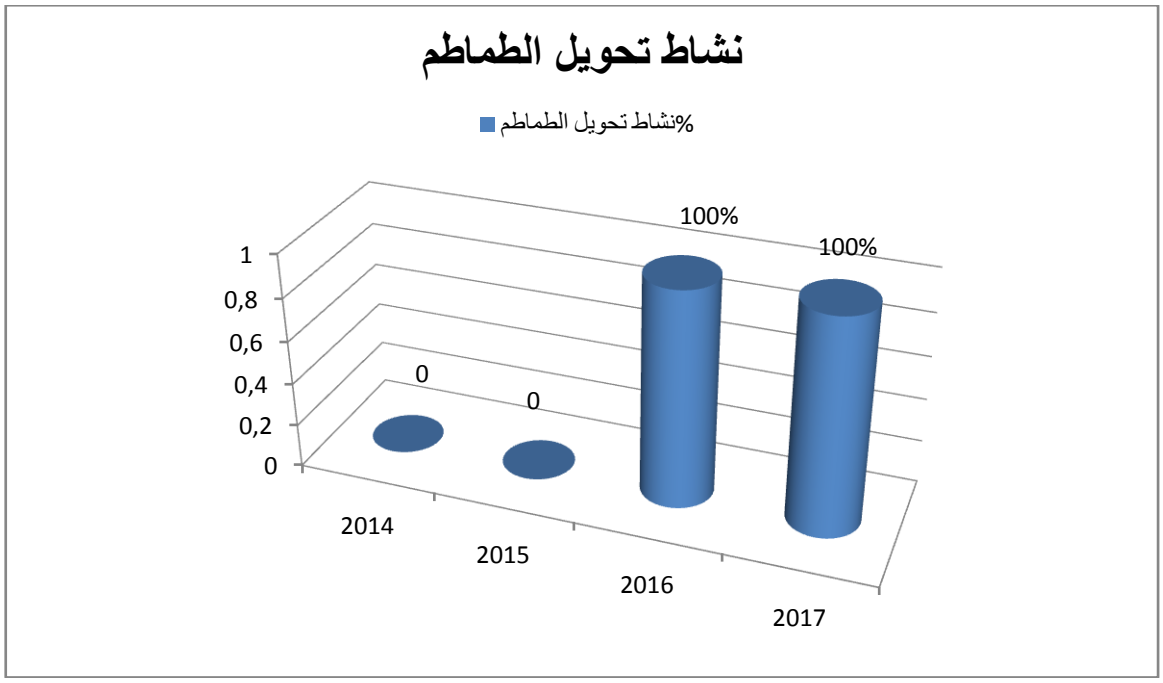

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(18)**

من خلال الشكل رقم **(13)** المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لزراعة تحويل الطماطم يتضح أن الزيادة في هذا النشاط تضاعفت ما بين **2015** و **2017**.

الفرع الثالث: نسبة الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ المهتلك

أولا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

الجدول رقم (19): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتك بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

نوع النشاط	السنوات	المبلغ المهتلك	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
زراعة الحبوب	**2014**	**254200543.56**	/	/
	2015	**296120370.13**	**41919826.57**	**%16.49**
	2016	**301229577.43**	**5109207.30**	**%01.72**
	2017	**423233535.11**	**122003957.68**	**%40.50**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(01)**

يتضح من خلال الجدول رقم **(19)** الذي يبين نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب أن الزيادة في سنة **2015** كانت في حدود **16.49%**، وهي نسبة بسيطة، ومع ذلك فقد زادت في النقص خلال سنة **2016** لتصل إلى **01.72%**، مما يعني استقرار في المبلغ المهتلك، ثم ارتفع نشاط زراعة الحبوب في سنة 2017 بزيادة بلغت **40.50%**.

الشكل رقم (14): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

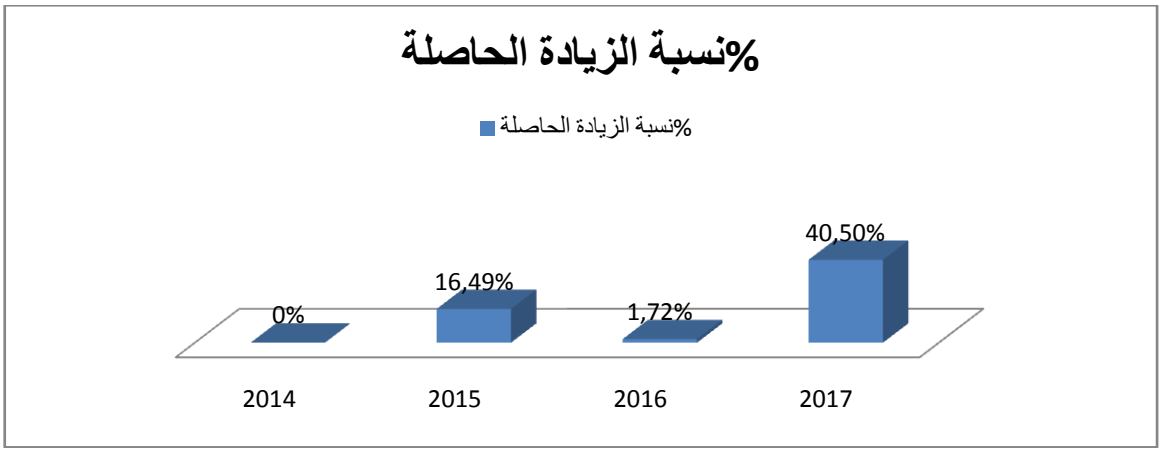

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(19)**

من خلال الشكل رقم **(14)** نلاحظ ارتفاع في نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب في سنة **2017** ثم تليها سنة **2015**، وفي سنة **2016** كادت تنعدم.

ثانيا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط تربية الدواجن

الجدول رقم (20): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة في نشاط تربية الدواجن

نوع النشاط	السنوات	المبلغ المهتلك	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
تربية الدواجن	**2014**	**5755487.70**	/	/
	2015	**10519971.83**	**4764484.13**	**%82.78**
	2016	**17230553.64**	**6710581.81**	**%63.78**
	2017	**9046645.70**	**8183907.94**	**%47.49**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(01)**

من خلال الجدول رقم **(20)** يتضح أن نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة للمبلغ المهتلك في نشاط تربية الدواجن بلغت **%82.78** في سنة **2015** وهي نسبة جيدة، وبلغت **%63.78** سنة **2016**، وكانت عند**%47.49**في سنة **2017**، وهي نسب جد مقبولة.

الشكل رقم (15): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لتربية الدواجن

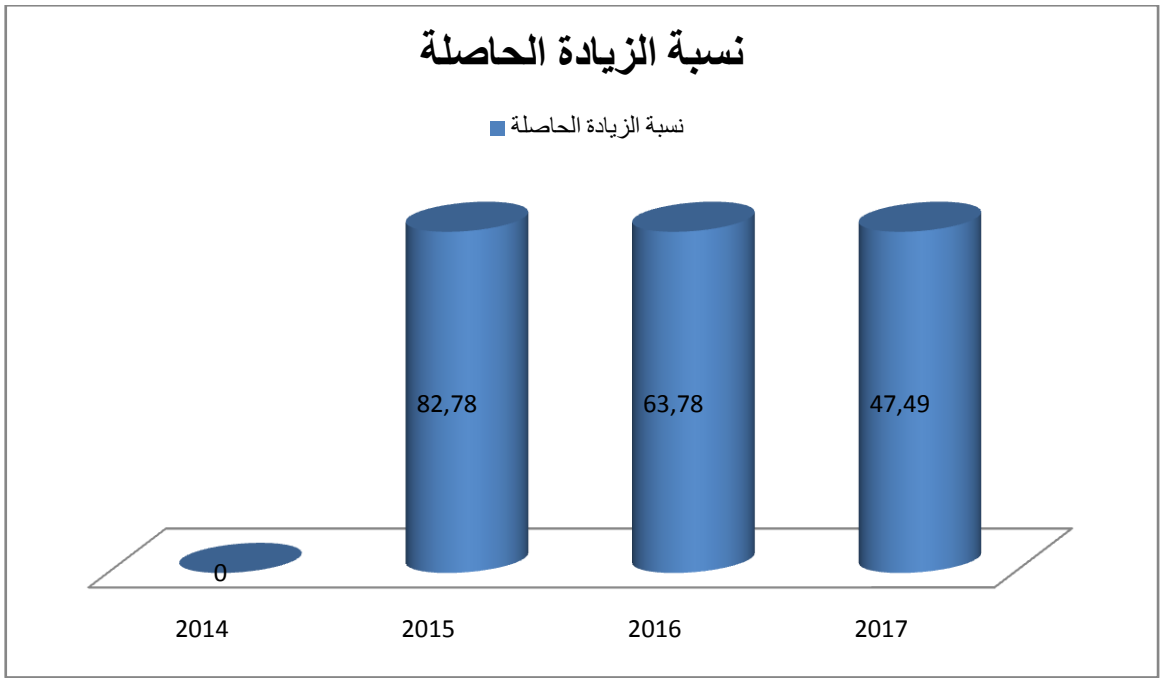

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(20)**

من خلال الشكل رقم **(15)** يتضح أن نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة للمبلغ المهتلك في نشاط تربية الدواجن بلغت **82.78%** في سنة **2015** ، وبلغت **63.78%** سنة **2016**، وكانت عند**47.49%** في سنة **2017**.

ثالثا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة البقول الجافة

الجدول رقم (21): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة البقول الجافة

نوع النشاط	السنوات	المبلغ المهتلك	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
زراعة البقول الجافة	**2014**	**6690731.50**	/	/
	2015	**8426015.00**	**1735283.5**	**%25.93**
	2016	**11643878.31**	**3217863.31**	**%38.18**
	2017	**7778691.28**	**3865187.03**	**%33.19**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(01)**

من خلال الجدول رقم **(21)** يتضح أن نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة للمبلغ المهتلك في نشاط زراعة البقول الجافة بلغت **25.93%** في سنة **2015** وهي نسبة مقبولة، وبلغت **38.18%** سنة **2016** مما يعني أنها ارتفعت، وكانت عند **33.19%** في سنة **2017** وهذا يعكس تراجعا طفيفا.

الشكل رقم (16):نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البقول الجافة

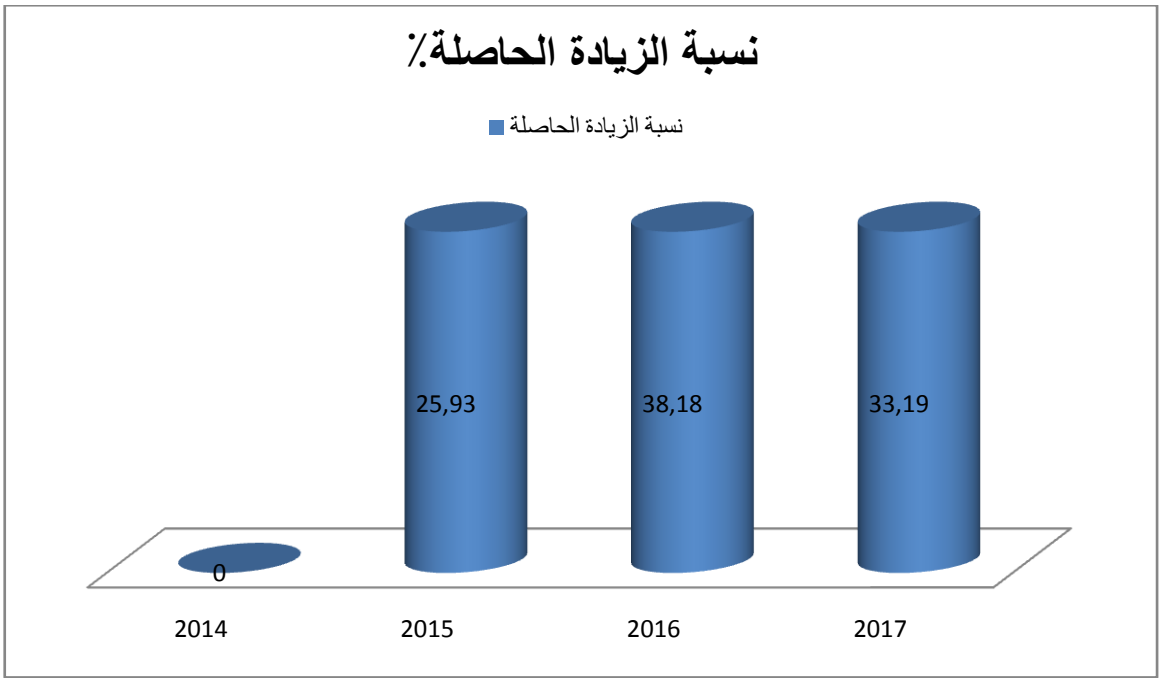

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(21)**

من خلال الجدول رقم **(16)** يتضح أن نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة للمبلغ المهتلك في نشاط زراعة البقول الجافة بلغت **25.93%** في سنة **2015** ، ونسبة **38.18%** سنة **2016** مما يعني أنها ارتفعت، وكانت عند **33.19%** في سنة **2017**.

رابعا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط غذاء الماشية

الجدول رقم (22): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط غذاء الماشية

نوع النشاط	السنوات	المبلغ المهتلك	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
غذاء الماشية	**2014**	**23540650.00**	/	/
	2015	**3518365.00**	**- 20022285**	**%-85.05**
	2016	**1197432.00**	**- 2320932.96**	**%-65.96**
	2017	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(01)**

من خلال الجدول رقم **(22)** يتضح أن نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة للمبلغ المهتلك في نشاط غذاء الماشية منعدمة.

الشكل رقم (17): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لغذاء الماشية

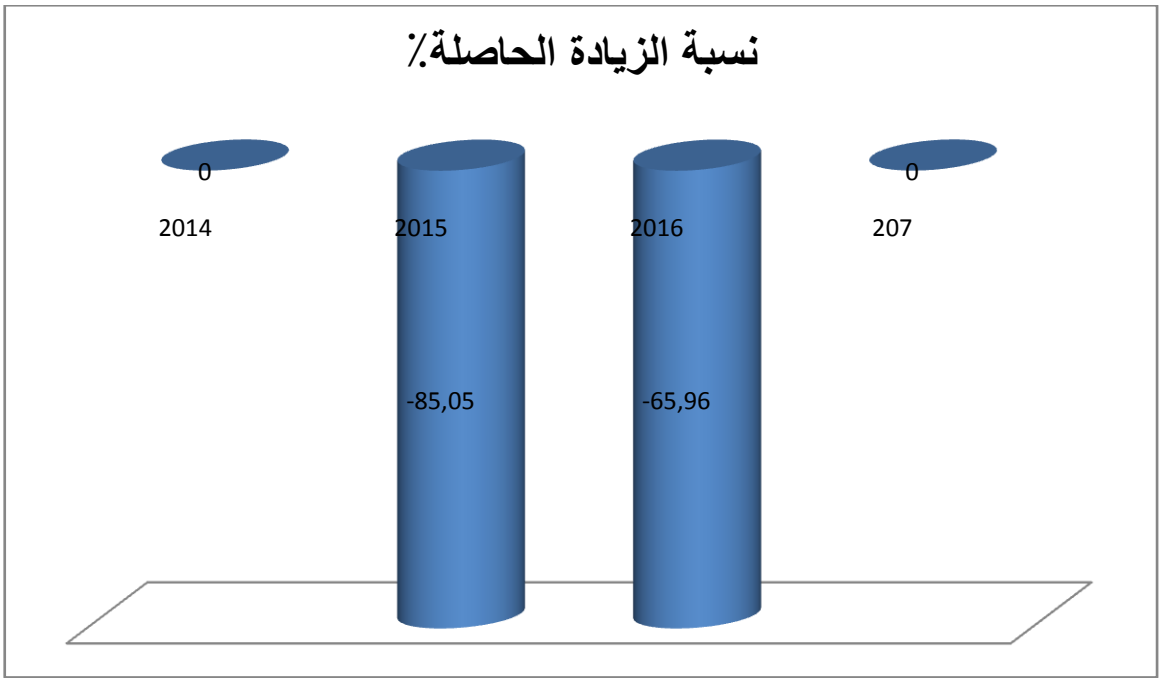

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(22)**

نلاحظ من خلال الشكل (17) نلاحظ أن نسبة الزيادة الحاصلة في نشاط غذاء الماشية منعدم تماما في هذا النشاط خلال السنوات الاربعة.

خامسا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا

الجدول رقم (23): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا

نوع النشاط	السنوات	المبلغ المهتلك	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
زراعة البطاطا	**2014**	/	/	/
	2015	**14957228.00**	**14957228.00**	**%100**
	2016	/	/	/
	2017	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(01)**

من خلال الجدول رقم **(23)** يتبين أن نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البطاطا كانت **100%** في سنة **2015**، وانعدمت في سنتي **2016-2017**.

الشكل رقم (18): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البطاطا

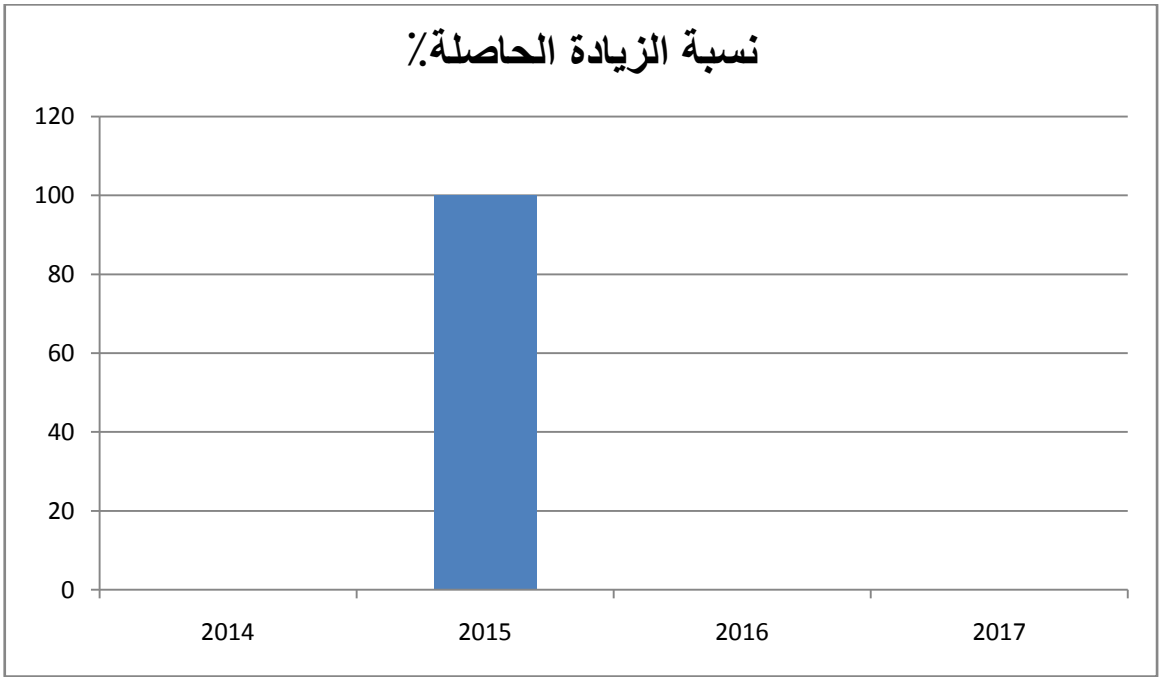

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (23)

من خلال الشكل رقم (18) نلاحظ أن نسبة الزيادة الحاصلة في نشاط زراعة البطاطا مرتفع في سنة 2015 وينعدم في السنوات الأخرى.

سادسا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم

الجدول رقم (24): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم

نوع النشاط	السنوات	المبلغ المهتلك	الزيادة الحاصلة	نسبة الزيادة الحاصلة%
تحويل الطماطم	**2014**	/	/	/
	2015	**15000000000**	/	/
	2016	**30000000000**	**15000000000**	**%100**
	2017	**60000000000**	**3000000000**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم **(01)**

من خلال الجدول رقم **(24)** يتبين أن نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة زراعة البطاطا كانت **100%** في سنتي**2016-2017**، وانعدمت في سنة **2015**.

الشكل رقم (19): نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم

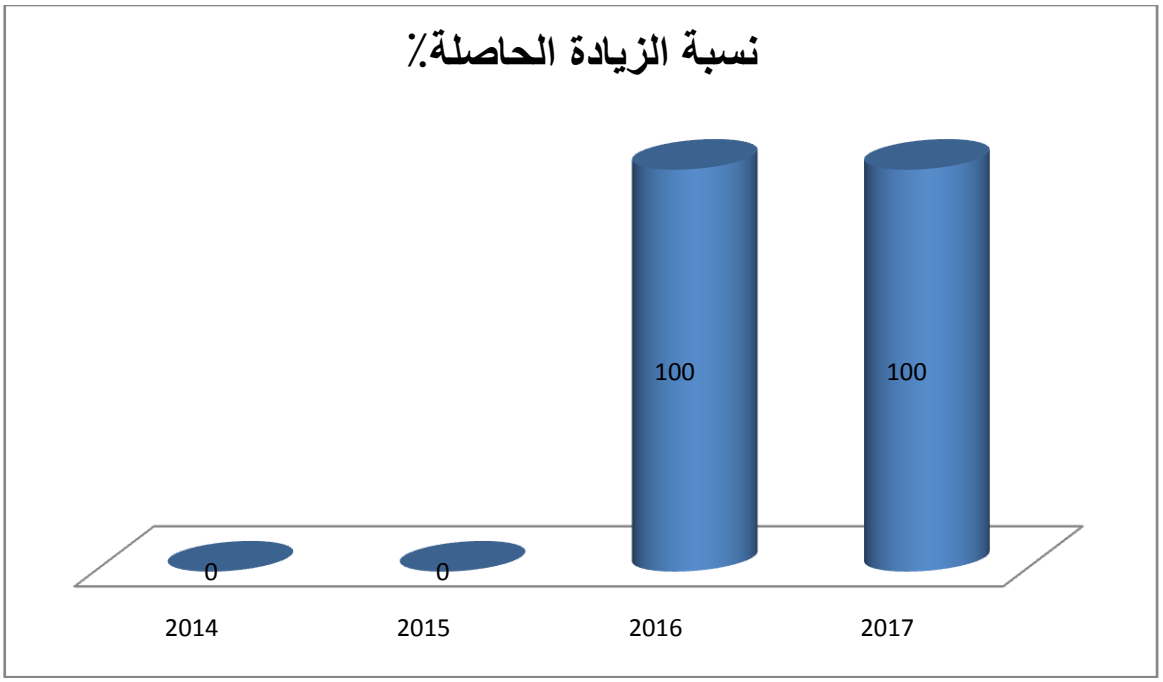

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (24)

من خلال الشكل رقم **(19)** المبين لنسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لزراعة تحويل الطماطم يتضح أن الزيادة في هذا النشاط تضاعفت ما بين **2015** و **2017**.

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتوصل إليها

من خلال هذا الفرع يمكن إسقاط الجزء النظري على الدراسة التطبيقية وذلك بتحليل النتائج المتوصل إليها.

الفرع الأول: تحليل مقارنة الأنشطة حسب عدد الملفات، المبلغ الممنوح، المبلغ المهتلك، المبلغ المسترجع المبلغ غير المسترجع.

يمكن تحليل مقارنة الأنشطة من خلال تحليل نشاط زراعة النباتات الموسمية ونشاط تربية الدواجن...الخ حسب عدد الملفات والمبلغ الممنوح و المبلغ المهتلك و المبلغ المسترجع وغير المسترجع.

أولا: تحليل حسب نشاط زراعة النباتات الموسمية

بالنسبة لهذا النشاط لاحظنا من خلال الجدول رقم (**01**) أن الإقبال عليه كان كبيرا جدا، وهذا يفسر بكونه نشاط يصلح في ولاية أدرار ويلقى رغبة كبيرة من طرف العملاء، وهذا لوفرة الغلة وملاءمة التكاليف وسهولة التسويق، وعليه كان كل من عدد الملفات والمبالغ الممنوحة والمهتلكة في ارتفاع من سنة لأخرى نظرا لاستطاعة العملاء سداد ما عليهم للبنك وبالتالي قدرة البنك على قبول ملفات أخرى.

ثانيا: تحليل حسب نشاط تربية الدواجن

من خلال الجدول رقم(**03**) وبالنسبة لهذا النشاط لاحظنا أن الإقبال عليه كان عاديا، وهذا يفسر بكونه نشاط مع أنه يصلح في ولاية أدرار نظرا لوفرة المنتوج وملاءمة التكاليف وسهولة التسويق وكثرة الطلب، إلا أن نسبة المخاطرة فيه مرتفعة جدا نظرا لعاملي تقلب السوق وقسوة الجو، لكن رغم تراجع عدد الملفات في الموسمين الأخيرين وعدم استرجاع أي مبلغ سنة **2015** فإن كل من المبالغ الممنوحة والمهتلكة في ارتفاع من سنة لأخرى نظرا لحاجة ولاية أدرار المتزايدة لمنتوج هذا النشاط وعليه توفر إمكانية نجاحه وربحيته وهو ما يمكن العملاء من سداد ما عليهم للبنك.

ثالثا: تحليل حسب نشاط زراعة البقول الجافة

من خلال الجدول رقم(**05**) وبالنسبة لهذا النشاط لاحظنا أن الإقبال عليه كان عاديا مع أنه نشاط يصلح في ولاية أدرار لوفرة المنتوج وملاءمة التكاليف وكثرة الطلب، إلا أن عدم وجود مصانع مختصة في صناعات البقول الجافة يجعل من المنتوج المحلي يعجز عن تسويق نفسه وبالتالي يعجز عن المنافسة وهو ما يقلص فرص نجاحه، هذا ما يفسر عجز العميل على التسديد، بدلي أن نسبة المبالغ غير المسترجعة تزيد من سنة لأخرى غالبا، وهنا من حق البنك عدم وضع الثقة مجددا في العملاء وبالتالي عدم الإقراض.

رابعا: تحليل حسب حسب نشاط غذاء الماشية

من خلال الجدول رقم(**07**) وبالنسبة لهذا النشاط في سنة **2014** تواجد عدد لا بأس به من العملاء فكانت آفاقه مبشرة، ولكن المبلغ غير المسترجع خلال هذه السنة كان له الأثر البين على السنة الموالية **(2015)** حيث تقلص كل من عدد الملفات والمبلغ الممنوح، ثم إن انعدام استرجاع أي مبلغ خلال هذه السنة أثر هو أيضا على السنوات الموالية، ومع تواصل انعدام قيمة المبلغ المسترجع انعدم النشاط بالكلية في سنة **2017**، وهدا يرجع إلى عدم ثقة البنك في العملاء لإقراضهم لأنهم لم يتمكنوا من التسديد في السنوات السابقة.

خامسا: تحليل حسب نشاط زراعة البطاطا

من خلال الجدول رقم(**09**) يتبين أنه بالرغم من قيمة محصول البطاطا في السوق إلا أن النشاط الزراعي له على مستوى ولاية أدرار لا يواكبه ويبقى جد محدود، ويفسر هذا بصعوبة هذا النشاط على العملاء وكذا سوقه المتقلبة بسبب منافسة ولايات أخرى صارت مختصة في هذا المنتوج مثل: الوادي، عين الدفلى، مستغانم وغيرها.

سادسا:تحليل حسب نشاط تحويل الطماطم

من خلال الجدول رقم(**11**) فإن نشاط تحويل الطماطم والذي هو ليس جديدا على ولاية أدرار،بل هو ممتدإلى فترة سبعينيات القرن الماضي ، ومن خلال المعطيات الممثلة في الشكل **(06)** يتبين أنه عاد ليمارس من قبل العملاء على مستوى ولاية أدرار وهو في نمط تصاعدي من حيث حجم المشاريع وإن كان عدد الملف مستقر وهو أمر عادي لأن الأمر متعلق بنشاط تحويلي.

الفرع الثاني: تحليل نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ الممنوح

أولا: تحليل نسب الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

من خلال الجدول رقم(2 *13) نلاحظ ان نسبة الزيادة الحاصلة في نشاط زراعة الحبوب يلقى إقبالا كبيرا من طرف الشباب بنسبة **19.22%** في سنة 2015 ثم انخفض في سنة 2016 بنسبة 1.83% في حين ارتفع عند سنة 2017 بنسبة 35.91% وهذا راجع للفائدة التي تعود بها على المستفيد والبنك في آن واحد، حيث أن المستفيد من هذا القرض يجني منتوج وفير عند تحقيق الربح والبنك يرجع اليه مبلغ القرض الذي منحه للمستفيد مع التعويض الذي يستفيد منه البنك من طرف وزارة الفلاحة في هذه الحالة.

ثانيا: تحليل نسب الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط تربية الدواجن

من خلال الجدول رقم (2-14) نلاحظ ان نسبة الزيادة الحاصلة في نشاط تربية الدواجن بلغت في سنة 2015 نسبة 92.11% ثم انخفضت في سنة 2016 لتصل الى نسبة 55.83% في حين تراجعت اكثر في سنة 2017 بنسبة 44.49-%وهذا بسبب قلة اشتغال المؤسسات المختصة في هذا المجال.

ثالثا: تحليل نسب الزيادة الحاصلة بالنسبة لزراعة البقول الجافة

من خلال الجدول رقم (**2-15**) نلاحظ أن نسبة الزيادة الحاصلة في نشاط زراعة البقول الجافة كانت في سنة 2015 بنسبة 25.92% في حين عند سنة 2016 ارتفعت الى نسبة 77.43% لتنخفض في سنة 2017 بنسبة 47.97% وهذا بسبب قلة المؤسسات المختصة في هذا المجال.

رابعا: تحليل نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط غذاء الماشية

من خلال الجدول رقم(**2-16**) نلاحظ أن نسبة الزيادة الحاصلة في هذا النشاط بلغت 85.65-% في سنة 2015 وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2016 حيث بلغت فيها نسبة الزيادة 52.24-% ومنعدمة تماما عند سنة 2017 وهذا راجع الى انخفاض الطلب على هذا النوع من النشاط.

خامسا: تحليل نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-17) ان نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة البطاطا بلغت في سنة 2015 نسبة 65.67-% وتنعدم تماما في السنوات الثلاث وهذا نتيجة تراجع الطلب عليه اي الطلب على نشاط زراعة البطاطا.

سادسا:تحليل نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبةلنشاط تحويل الطماطم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-18) ان نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم كان في سنة 2016 بنسبة 100% الى غاية سنة 2017 اي ان نسبة الزيادة الحاصلة للمبلغ الممنوح بلغت 100% في سنة 2016 و2017 وهذا راجع الى الطلب الفعال على هذا النشاط خلال السنتين 2016 و2017.

الفرع الثالث:تحليل نسب الزيادة الحاصلة في كل نشاط حسب المبلغ المهتلك

أولا:تحليل نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب

من خلال الجدول رقم (2-19) نلاحظ ان نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط زراعة الحبوب قد بلغ نسبة 16.49% في سنة 2015 ثم انخفض في سنة 2016 بنسبة 1.72% وعاد للارتفاع من جديد في سنة 2016 بنسبة 40.50% وهذا بسبب كثرة الطلبية على هذا النوع من النشاط والفائدة التي تعود بها على المقرض والمقترض.

ثانيا: تحليل نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط تربية الدواجن:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02-20) ان نسبة الزيادة لنشاط تربية الدواجن كانت في سنة 2015 بنسبة 82,78% ثم تراجع في سنة 2016 و2017 بنسبة 63,78% و47,49- على التوالي وهذا مايفسر نقص الطلب او الرغبة في هذا النشاط.

ثالثا: تحليل نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البقول الجافة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02-21) ان نسبة الزيادة الحاصلة لهذا النشاط في حالة زيادة من سنة 2015الى غاية سنة 2016, حيث بلغت في سنة 2015 نسبة 25,93% وفي سنة 2016 بلغت 38,18% في حين بلغت في سنة 2017 انخفاض بنسبة 33,19% وهذا راجع الى قلة اللجوء الى هذا النوع من النشاط.

رابعا:تحليل نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ في المبلغ المهتلك بالنسبة لنشاط غذاء الماشية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-22) ان نسبة الزيادة في هذا النشاط منخفضة تماما في سنة 2015 حيث بلغت 85,05-% في هذه السنة وفي هذه السنة, في حين سنة 2016 بلغت 65,96-% وهذا السبب راجع الى الى عدم مزاولة هذا النوع من النشاط لانهلايعود على البنك ولا على العميل بفائدة .

خامسا: تحليل لنسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ المهتلك بالنسبة لزراعة البطاطا:

من خلال الجدول رقم (02-22) نلاحظان نسبة الزيادة الحاصلة في نشاط زراعة البطاطا بلغت في سنة2015 نسبة 100% على خلاف السنوات الثلاثة الاخرى وهذا راجع الى عدم كثرة الطلب على هذا النشاط.

سادسا: نسبة الزيادة الحاصلة في المبلغ الهتلك بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم:

نلاحظ من خلال رقم (02-24) ان نسبة الزيادة الحاصلة بالنسبة لنشاط تحويل الطماطم قد بلغ فيسنتي 2015 و2016 نسبة 100% على التوالي وهذا يعود الى الرغبة في مزاولة هذا والربح المحقق منه للبنك من جهة والعميل من جهة اخرى.

خلاصة المبحث الثاني:

في هذا المبحث قمنا بعرض نتائج الدراسة وبعدها قمنا بتحليلها من أجل معرفة المبالغ التي يمنحها البنك للعملاء والنسب التي يرجعها العملاء للبنك من هاته المبالغ بغية الكشف عن المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك في حالة عدم السداء في الأجل المتفق عليه.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار، اتضح لنا أن البنك يقوم بمجموعة من النشاطات عبر مجموعة من المصالح الخاصة به،والتي تساهم في تنمية الإنتاج الوطني ومن بينها تقديمالقروض سواء كانت قروض الاستغلال (الرفيق) أو قروض الاستثمار(التحدي)، وذلك بغية تحقيق نشاط معين كما أنه يتخذ قرارات سليمة من أجل تفادي الوقوع في المخاطر بكل أنواعها،والتي تكون لصيقة بأنشطته والمحيط الذي يمارس فيه هذه الأنشطة، وتوصلنا إلى معرفة الوثائق اللازمة التي بموجبها يتم منح القرض من قبل البنك للعملاء والتي يجب أن تكون من بداية طلب القرض إلى غاية منح القرض.

إلا أنه وبالرغم من هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك، فإنه يظل معرضا لمجموعة من المخاطر والتي من بينها خطر عدم التسديد، لذلك يلجا دائما إلى طلب ضمانات شخصية أو حقيقية ومتابعة القروض التي يقوم بمنحها حتى يحافظ على حقوقه كاملة دون تقصير.

الخاتمة

ملخص البحث

حاولنا الإجابة على إشكالية مفادها كيف يتم إدارة مخاطر القروض البنكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

واستخلصنا أن القروض تعتبر عنصرا ضروريا من العناصر التي تلعب دورا متميزا في الحياة التي تعيشها مختلف الأنشطة البنكية، ولهذا يحيط بجملة من المخاطر التي تتعلق بالعمليات الاقراضية باعتبارها ذات أهمية مالية واقتصادية كبيرة تقتضي الحصر في تقديمها لمختلف العملاء، ومن بين هذه المخاطر ما هو متعلق بالعميل وما هو متعلق بالبنك في حد ذاته أو بهما معا، وفي ظل تنامي وتزايد المخاطر تحاول البنوك جاهدة للتقليل منها بالاعتماد على السياسات والأساليب المتاحة، خاصة الحرث على طلب الضمانات، حيث أن هذه الأخيرة تكتسي أهمية بالغة ووسيلة لحماية حقوق البنك من مخاطر عدم القدرة على السداد.

ولكي تكون عملية اتخاذ القرار صائبة وفعالة لابد من القيام بدراسة تفصيلية، عملية، وموضوعية لكافة الجوانب ذات الصلة بإقامة المشروع، تشغيله، استمراره، نجاحه، وتطوره، وهذا من أجل أن يحقق الأهداف التي يسعى للوصول إليها بأكبر قدر ممكن وبأقل تكلفة، بحيث يتحقق نتيجة ذلك أكبر ربح ممكن بأدنى درجات المخاطر المحظورة من خلال التقليل من ارتكاب الأخطاء في القرارات الاستثمارية.

وبلجوء متخذ القرار إلى تقييم المشروعات الاستثمارية قبل تنفيذها يخلق أساس المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة، ليصل إلى الخيار المناسب الذي قد يكون إما تبني قرار استثماري بالتنفيذ وإما بالتخلي عن المشروع.

واستخلصنا أن النجاح الذي حققه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن بالصدفة، بل جاء نتيجة تبني هذا القطاع استراتجيات تنموية شاملة ومتكاملة، وبالرغم من هذه الاستراتجيات إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيت تعاني من العديد من الصعوبات، ولعل من أبرزها مشكل التمويل الذي أصبح يمثل أهم العقبات، وهو مايجعلها تلجأ إلى البنوك للاقتراض من أجل تغطية احتياجاتها المالية، وتنويع مصادر تمويلها قصد تجسيد مشاريعها.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد ما تضمن الجانب النظري مفهوم وخصائص عملية الإقراض ومخاطرها، وكذا تقييم المشاريع الاستثمارية توصلنا إلى الإجابة عن فرضيات الدراسة التي أوردناها في مقدمة البحث وفق مايلي:

– تتعرض البنوك إلى عدة مخاطر أثناء نشاطها منها خطر عدم التسديد للقرض الممنوح للعميل من طرف البنك ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– يعتبر اختيار الضمانات وتحديد قيمتها من المحطات الأساسية واحد الشروط الجوهرية التي يبنى على أساسها قرار رفض أو قبول منح القروض، وكثيرا ما تلجا البنوك إلى طلب ضمانات غير شخصية وإنما عينية بهدف التغطية الجيدة للقرض واسترجاعه وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة عقبات أثناء ممارسة نشاطها يمكن أن تعيق سيرورتها وتتمثل هذه العقبات في مشاكل التمويل والذي يعتبر احد أهم عقبة قد تواجهها لتمويل أنشطتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث

نستطيع القول أن هذه الدراسة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في:

– تتمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك في مخاطر الائتمان والتي تعبر عن خطر عدم السداد وخطر التغير في سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر التشغيل التي ترتبط عن قرب بأعباء وبعدد الأقسام أو الفروع وبعدد الموظفين وتشمل كذالك الخطأ البشري، الغش والتزوير.

– مهمة إدارة المخاطر تتمثل في التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفاعلية، وتتركز مهامها أيضا في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم.

– يتولى مجلس الإدارة المسؤولية على الموافقة على استراتجيات مخاطر الائتمان وعلى مراجعتها وكذالك سياسات الإقراض في البنك، بالمقابل تتحمل إدارة البنك العليا المسؤولية في

تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الإدارة وعلى ضرورة تطوير السياسات والإجراءات سبيلا لتحقيق إدارة فاعلة لمخاطر الإقراض.

– تطورت صيغ منح القروض بتطور الاقتصاديات وسبل الإقراض، ألا أن خطر عدم تسديد القرض لازال الهاجس الأكبر للبنوك عند إقراض متعامليها.

– هناك العديد من الآليات والنسب والطرق التي يستعملها البنك من أجل تقدير حجم خطر القرض واحتمال إستفائه بشتى الطرق الممكنة.

وبناء على دراستنا لهذا الموضوع يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

– قبل منح أي قرض يكون قسم الائتمان للبنك مسؤولا على دراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من استيفائها للمعلومات اللازمة.

– من المخاطر التي تواجه البنك خطر عدم التسديد الناتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء كليا أو جزئيا بالتزاماته.

–اخذ الضمانات بأنواعها من الإجراءات الوقائية المنتهجة من طرف البنك لتجنب الوقوع في الخطر.

–يلجأ الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنك قصد طلب قروض مختلفة لسد الإختلالات التي قد تتعرض لها نشاطاتهم.

–يعتبر البنك من أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر بسبب طبيعة عمله.

–على البنك مراجعة القروض لتشخيصها وهذا بشكل دائم ودوري.

–عدم التساهل في موضوع القروض إذ يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها إلى تاريخ استحقاقها.

–متابعة حركة حساب العميل والتأكد من استخدام المبلغ المقترض في النشاط المحدد.

–إدخال تقنيات حديثة وأساليب وقائية للحد من الوقوع في مخاطر عدم السداد.

–ضرورة اعتماد معايير علمية في منح القروض لكونها تسمح بمعرفة مدى إمكانية تغطية المشروع أو النشاط لتكاليفه.

أفاق البحث

بعد تحليلنا لموضوع تسيير مخاطر القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالرغم من محاولة الإلمام بجوانب الموضوع إلا انه في اعتقادنا مازلت هناك بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة حيث تبقى الأفاق مفتوحة للدراسة.

ومن خلال هذه الدراسة رأينا أن هناك العديد من النقاط التي يمكن طرحها للدراسة تمثلت فيمايلي:

-يجب إتباع طرق أخرى أكثر وقاية لتجنب الوقوع في المخاطر.

-إدارة المخاطر البنكية بأساليب جديدة.

-يجب البحث والدراسة والتأكد من العميل قبل منح القرض.

-أكثر الطرق نجاعة في الوقاية من مخاطر القروض.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ_ **الكتب:**

1 أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر ، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014.

2 حسن صلاح الدين، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010.

3 حسني علي خربوش وأخرون، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، 1990.

4 سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية

5 شاكر القزويني,محاضرات في اقتصاد البنوك,ديوان المطبوعات الجامعية,2000.

6 - عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات ، جامعة منتوري قسنطينة، ط 1، 2000.

7 عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، الطبعة الاولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.

8 فبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، بيروت، الجزائرية للكتاب، 2006.

ب رسالة الماجستير

– دراسة بريكي نوارة، **مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار**، رسالة ماجستير علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2003.

– دراسة عبد الواحد غردة، **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية،فرع نقود وتمويل،جامعة بسكرة،2004.

– لوكادير مالحة، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في القانون،2012.

– _زايدي صبرينة، **دارة وتسيير مخاطر القروض البنكية**،شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي أمحند أولحاج البويرة،2015.

– – بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية** ،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة،2015.

_بن بخمة ادريس، دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة'شهادة ماستر'كلية العلوم الاقتصادية'تخصص مالية وبنوك'جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_'2016.

- حسناوي سالم، بن عمراني عبد الحميد وآخرون، أثر الحوكمة في تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة حالة مشتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محضنة أدرار)، تخصص تحليل إقتصادي وحوكمة، جامعة أدرار، 2014-2015.
- سلامي زليخة، عيشاوي جميلة وآخرون، فعالية إدارة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار) ، مذكرة نيل شهادة الماستر أكاديمي شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والحوكمة، جامعة أدرار، 2014-2015.
- منيرة بوكفوس، تأثير القروض البنكية على الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة قياسية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014.

ج-**المجلات**

- عبد العزيز قتال، سارة عزايزية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(واقع وتحديات) ، ورقة قدمت للملتقى:إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 06-07 ديسمبر 2017،جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي.
- صحراوي إيمان، إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، العدد 16.

د- **مقابلات**

_ رئيس مصلحة ما قبل المنازعات، يوم 2019/01/28 على الساعة 14:30.

الملاحق

تسيير مخاطر القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Managing the risks of bank loans for small and medium enterprises

par: TAKOUB MABROUKA; HAMOUSIDI HASSNA DIRECTOR:HALLALI AHMED

الملخص:

هذه الدراسة قائمة على توضيح كيفية تسيير اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك خلال قيامه بعملية الاقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتسليط الضوء على اهم الاثار السلبيةالتي تجنيهاالمؤسسات البنكية اثناء هذه العملية وذلك بالاعتماد على الطريقة الاحصائية للتحليل وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

_ ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار يعاني من مشكل عدم تسديد القروض في تاريخ استحقاقها وهذا راجع الى غياب ثقافة مستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، المخاطر البنكية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار.

ABSTRACT

This study aims to show the main steps that the the bank followed inorder to getrid of the main problems or dangerous that it faces during the loans process for the small and medium enterprises by shed light on the main negqtives effects that the company resulted duing the loan process.thus,we used quantitative and analytical methods for obtaining the following results:

Adrar agricultural and rural development loqns in its deqdline, qnd this refers to the lack of business culture among of the users of the small and medium enterprises.

Key words: Bank loans, Banking risk, small and medium entreprises,Adrar agricultural and rural development bank .

GROUPE REGIONAL EXPLOITATIONADRAR 001

10

REF N° /2019 **Adrar, le :**

A.L.E ~~REGGANE~~ "254"
DIRECTION

* DECLARATION *

Le Service Juridique: Mr. **Et,**
Le Directeur Du G.R.E. d': ADRAR « 001» **Mr :**

Certifions que les réserves bloquantes prévues par l'AUT 1N° Du : /2018 reprise ci-après :
Dossier :
Compte N° **254 230 063.**
Montant : **5 100 827.03 DA**
Activité : **EPURATION DES EAUX USEES** (ANSEJ)
– Engagement notarié N°**1 3** du établie par maitre **MIMOUNI ABDELKADER** notaire à ADRAR portant : 01– de souscrire une assurance tous risques avec subrogation en faveur de la BADR 02–de Gage du matériels roulants financé 03 -Procuration de renouvellement de l'assurance.
_ Réponse de la demande de consultation de la centrale des risques.
–Versement apport personnel.
– Réception de la PNR
_ La mise à jour des pièces fiscale et parafiscale.
_ Présentation une copie du registre de commerce.
_ Attestation d'adhésion au FCMG.
_ Signature de la convention de prêt en langue nationale et étrangère dument et enrégistrée.

Sont effectivement recueillies en conformité des dispositions légales et réglementaires en vigueur en l'espèce.

Nous vous engageons par ailleurs fermement à veiller au recueil effectif dans Les meilleurs délais des garanties non bloquantes énumérées ci-après :

_ Gage de matériels roulants financé
_ D.P.A.M.R.
_ Chaine de billet à ordre (CA 19)

Le Service Juridique **Le Directeur du G.R.E**

GROUPE REGIONAL EXPLOITATION ADRAR 001

Siège : GRE ADRAR 001
Service juridique
REF/ CH.L/N° /2019.
Réponse à votre lettre du
Votre référence :

Adrar, le :

A.L.E. REGGANE
"254"

Objet : Validation de Garanties.

Dossier : .
Compte N° **254** **077.**
AUT 1 N° du : **/2018**
Montant : **.09 DA**
Activité : **ENTRPRISE D'INSTALLATION DE RESEAUX ET DE CENTRALES ELECTRIQUES ET TELEPHONIQUES** (ANSEJ)

– Engagement notarié N°**1** du établie par maitre notaire à ADRAR portant : 01– de souscrire une assurance tous risques avec subrogation en faveur de la BADR 02– de nantissement de matériel financé 03- de Gage du matériels roulants financé 04 -Procuration de renouvellement de l'assurance.
– copie de bail de location d'une durée 02 années renouvelables.
–Versement apport personnel.
– Réception de la PNR.
_ Attestation d'adhésion au FCMG.
_ Présentation une copie du registre de commerce.
_ La mise à jour des pièces fiscale et parafiscale.
_ La réponse de la demande de consultation de la centrale des risques.
_ Présentation de permis de conduire.
_ Signature de la convention de prêt en langue nationale et étrangère.

Par ailleurs, nous vous signalons que le déblocage des concours est subordonné à :

_ Nantissement de matériel financé.
_ Gage de matériels roulants financé
_ D.P.A.M.R.
_ Chaine de billet à ordre (CA 19)
_ Apposition d'une plaque métallique sur le matériel nantis avec un PV d'huissier de justice

Nous suivons.

P/Le Service Juridique
L.CHENTOUF

Le Directeur du G.R.E
A.KACIMI

Copie : -SD/E
-SD/SRCP

المادة 13 : **إلتزامات المقترض .**

ـــ مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول ، ومادام المدين مديناً بموجب هذه الإتفاقية ، فهو ملزم بما يلي :

- عدم تقديم لصالح الدائنين الأخرين ، أي ضمان أو تعهد لإمتياز دائن على آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية ، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض .
- العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات .
- تأمين المعدات المنقولة و العقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقاً لعقد التأمين ، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقاً لبنود الضمان المبرم وفقاً لهذه الإتفاقية.
- تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 : **العقوبات التأخيرية.**

ـــ كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصـــــم فوائد التأخير .

المادة 15 : **العمولة والمصاريف .**

ـــ يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة .

المادة 16 : **تسوية النزاع .**

ـــ كل نزاع ناتج عن تفسيرأو تنفيذ هذه الإتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة القضائية المختصة.

المادة 17 : **إختيار الموطن.**

لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في: أدرار بتاريخ :

ع/ البنك المدين (1)

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق "

II . الشروط العامة للقرض

المادة 1 : مبلغ القرض .

ـ يمنح البنك بموجب هذه الإتفاقية للمقترض من قرض مبين مبلغه في الشروط الخاصة .

المادة 2 : موضوع القرض .

ـ بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ، فإن القرض موضوع الإتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ، وهذا تطبقا لتركيبة التمويل المتفق عليه بين الأطراف .

المادة 3 : مـــــدة القرض .

ـ يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة .
ـ غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الإتفاقية لم يسجل بداية الإستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن هذه الإتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة .

ـ إن نسبة الفائدة المطبقة على إستعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دورياً وفـــقاً لشـــروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة .
ـ تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
ـ يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية ،ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ .

المادة 5 : الرسوم والعمولات .

تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح وإستعمال القرض على عاتق المقترض ، إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقاً وذلك طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية.

المادة 6 : كيفية إستعمال القرض .

ـ إن القرض موضوع هذه الإتفاقية يتم إستعماله بإدانة حسب القرض المفتوح من طـــرف البـــنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة .
ـ ترخص إستعمالات القرض حسب إحتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات إعتمـــــادها مـــن طرف البنك وكذلك بالإمضاء على سندات الأمر.
ـ إن إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك .

المادة 7 : طرق التسديد .

ـ عند نهاية فترة الإستعمال التي لايمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستـــــهلاكات الفعـــلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائدوهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
ـ هذة السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة

إتفاقية القرض

(ملحق رقم11من وجيز تسيير القرض /أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله :
بنك الفلاحة التنمية الريفية وباختصار ب.ف.ت.ر(شركة مساهمة) برأس مال حالي قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار (33.000.000.000.00) والكائن مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش مسجلة بالسجل التجاري بالجزائر العاصمـــــة رقم 00 ب 10011640 الممثل من طرف السيد (ة):
بصفته: العنوان:

المعين فيما يلي : "البنك" :

من جهة

والسيد /اللقب والاسم :

(الإسم واللقب أو عنوان الشركة ، العنوان ، المقر الإجتماعي ، الصفة القانونية وذلك حسب الحالة.....الخ).

المعين فيما يلي : "المقترض" .

من جهة أخرى

حيث إتفقا وقررا مايلي :

موضوع الإتفاقية:

ـ بموجب هذه الإتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي :

I . الشروط الخاصة للقرض :

رقم القرض : **المبلغ:** **دج**

مؤجل : **مدة التأجيل :**

نوع القرض :

موضوع القرض :

مدة التسديد : لا متلاك **ـ موضوع العقد :**

نسبة الفوائد المتغيرة: % **النسبة القاعدية** %

رقم الحساب :

تاريخ بداية الإستعمال : **فترة التسديد :**

مصاريف الكفالة :

المادة 8 : الضمانات .

ـ لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الإتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك .
ـ تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
ـ إن أي تبـــديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعـــرض المقترض حسب شروط الإتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض ومتابعته قضائياً.
ـ إستعمال القرض مرتبط بالإستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9 : التسديد المسبق .

ـ للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئياً أو كلياً .
ـ التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10 : الترخيص بالخصم .

ـ يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات ـ مصاريف ـ ضرائب).

المادة 11 : شروط الفسخ .

ـ **في حالة عدم تسديد المقترض لأي مستحقة من المستحقات الواجبة الأداء** من أصل وفوائد ومصاريف أخرى وملحقات **حسب فترة التسديد المذكورة في الشروط الخاصة للقرض** ، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة في الحالات التالية :

- التصريح الخاطئ للمقترض .
- دفع النفقات التي لاتدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الإتفاقية .
- تحويل المو ضوع الأصلي للقرض .
- عدم إحترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه .
- كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض .
- البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
- عند عدم إحترام بنود هذه الإتفاقية ، يتحمل المقترض جميع ألأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12 : مراقبة القرض.

ـ حتى يتسنى للبنك المرقبة المستمرة والمنتظمة لإستعمال للقرض يتعهد المقترض بما يلي :

- تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.
- تقديم صورة طبق الأصل للميزانية السنوية ، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات .
- تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى.
- كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.

GROUPE REGIONAL EXPLOITATIONADRAR 001

10

REF N° /2019 **Adrar, le :**

A.L.E ~~REGGANE~~ "254"
DIRECTION

* DECLARATION *

Le Service Juridique: Mr. **Et,**
Le Directeur Du G.R.E. d': ADRAR « 001» **Mr :**

Certifions que les réserves bloquantes prévues par l'AUT 1N° Du : /2018 reprise ci-après :
Dossier :
Compte N° **254 230 063.**
Montant : **5 100 827.03 DA**
Activité : **EPURATION DES EAUX USEES** (ANSEJ)
– Engagement notarié N°**1 3** du établie par maitre **MIMOUNI ABDELKADER** notaire à ADRAR portant : 01– de souscrire une assurance tous risques avec subrogation en faveur de la BADR 02–de Gage du matériels roulants financé 03 -Procuration de renouvellement de l'assurance.
_ Réponse de la demande de consultation de la centrale des risques.
–Versement apport personnel.
– Réception de la PNR
_ La mise à jour des pièces fiscale et parafiscale.
_ Présentation une copie du registre de commerce.
_ Attestation d'adhésion au FCMG.
_ Signature de la convention de prêt en langue nationale et étrangère dument et enrégistrée.

Sont effectivement recueillies en conformité des dispositions légales et réglementaires en vigueur en l'espèce.

Nous vous engageons par ailleurs fermement à veiller au recueil effectif dans Les meilleurs délais des garanties non bloquantes énumérées ci-après :

_ Gage de matériels roulants financé
_ D.P.A.M.R.
_ Chaine de billet à ordre (CA 19)

Le Service Juridique **Le Directeur du G.R.E**

GROUPE REGIONAL EXPLOITATION ADRAR 001

Siège : GRE ADRAR 001
Service juridique
REF/ CH.L/N° /2019.
Réponse à votre lettre du
Votre référence :

Adrar, le :

A.L.E. REGGANE
"254"

Objet : Validation de Garanties.

Dossier :
Compte N° **254 077.**
AUT 1 N° du : **/2018**
Montant : **.09 DA**
Activité : **ENTRPRISE D'INSTALLATION DE RESEAUX ET DE CENTRALES ELECTRIQUES ET TELEPHONIQUES** (ANSEJ)

– Engagement notarié N°**1** du établie par maitre notaire à ADRAR portant : 01– de souscrire une assurance tous risques avec subrogation en faveur de la BADR 02– de nantissement de matériel financé 03- de Gage du matériels roulants financé 04 -Procuration de renouvellement de l'assurance.

– copie de bail de location d'une durée 02 années renouvelables.

–Versement apport personnel.

– Réception de la PNR.

_ Attestation d'adhésion au FCMG.

_ Présentation une copie du registre de commerce.

_ La mise à jour des pièces fiscale et parafiscale.

_ La réponse de la demande de consultation de la centrale des risques.

_ Présentation de permis de conduire.

_ Signature de la convention de prêt en langue nationale et étrangère.

Par ailleurs, nous vous signalons que le déblocage des concours est subordonné à :

_ Nantissement de matériel financé.

_ Gage de matériels roulants financé

_ D.P.A.M.R.

_ Chaine de billet à ordre (CA 19)

_ Apposition d'une plaque métallique sur le matériel nantis avec un PV d'huissier de justice

Nous suivons.

P/Le Service Juridique
L.CHENTOUF

Le Directeur du G.R.E
A.KACIMI

Copie : -SD/E

-SD/SRCP

المادة 13 : **إلتزامات المقترض .**

ـــ مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول ، ومادام المدين مديناً بموجب هذه الإتفاقية ، فهو ملزم بما يلي :

- عدم تقديم لصالح الدائنين الأخرين ، أي ضمان أو تعهد لإمتياز دائن على آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية ، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض .
- العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات .
- تأمين المعدات المنقولة و العقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقاً لعقد التأمين ، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقاً لبنود الضمان المبرم وفقاً لهذه الإتفاقية.
- تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 : **العقوبات التأخيرية.**

ـــ كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصـــــم فوائد التأخير .

المادة 15 : **العمولة والمصاريف .**

ـــ يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة .

المادة 16 : **تسوية النزاع .**

ـــ كل نزاع ناتج عن تفسيرأو تنفيذ هذه الإتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة القضائية المختصة.

المادة 17 : **إختيار الموطن.**

لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في: أدرار بتاريخ :

ع/ البنك المدين (1)

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق "

II . الشروط العامة للقرض

المادة 1 : مبلغ القرض .

ـ يمنح البنك بموجب هذه الإتفاقية للمقترض من قرض مبين مبلغه في الشروط الخاصة .

المادة 2 : موضوع القرض .

ـ بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ، فإن القرض موضوع الإتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ، وهذا تطبقا لتركيبة التمويل المتفق عليه بين الأطراف .

المادة 3 : مـــــدة القرض .

ـ يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة .
ـ غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الإتفاقية لم يسجل بداية الإستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن هذه الإتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة .

ـ إن نسبة الفائدة المطبقة على إستعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دورياً وفـــقاً لشـــروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة .
ـ تخصع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
ـ يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية ،ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ .

المادة 5 : الرسوم والعمولات .

تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح وإستعمال القرض على عاتق المقترض ، إلى جانب الرسوم والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقاً وذلك طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية.

المادة 6 : كيفية إستعمال القرض .

ـ إن القرض موضوع هذه الإتفاقية يتم إستعماله بإدانة حسب القرض المفتوح من طـــرف البـــنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة .
ـ ترخص إستعمالات القرض حسب إحتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات إعتمـــــادها مـــن طرف البنك وكذلك بالإمضاء على سندات الأمر.
ـ إن إثبات القرض وتسديده يكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك .

المادة 7 : طرق التسديد .

ـ عند نهاية فترة الإستعمال التي لايمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستـــــهلاكات الفعـــلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائدوهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
ـ هذة السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة

إتفاقية القرض

(ملحق رقم11من وجيز تسيير القرض /أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله :
بنك الفلاحة التنمية الريفية وباختصار ب.ف.ت.ر(شركة مساهمة) برأس مال حالي قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار (33.000.000.000.00) والكائن مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش مسجلة بالسجل التجاري بالجزائر العاصمـــــة رقم 00 ب 10011640 الممثل من طرف السيد (ة):
بصفته: العنوان:

المعين فيما يلي : "البنك" :

من جهة

والسيد /اللقب والاسم :

(الإسم واللقب أو عنوان الشركة ، العنوان ، المقر الإجتماعي ، الصفة القانونية وذلك حسب الحالة..... الخ).

المعين فيما يلي : "المقترض" .

من جهة أخرى

حيث إتفقا وقررا مايلي :

موضوع الإتفاقية:

ـ بموجب هذه الإتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي :

I . الشروط الخاصة للقرض :

رقم القرض : **المبلغ:** **دج**

مؤجل : **مدة التأجيل :**

نوع القرض :

موضوع القرض :

مدة التسديد : ١ لاهتلاك

ـ موضوع العقد :

نسبة الفوائد المتغيرة: % **النسبة القاعدية** %

رقم الحساب :

تاريخ بداية الإستعمال : **فترة التسديد :**

مصاريف الكفالة :

المادة 8 : الضمانات .

ـ لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الإتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك .
ـ تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
ـ إن أي تبـــديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعـــرض المقترض حسب شروط الإتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض ومتابعته قضائياً.
ـ إستعمال القرض مرتبط بالإستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9 : التسديد المسبق .

ـ للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئياً أو كلياً .
ـ التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة .

المادة 10 : الترخيص بالخصم .

ـ يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات ـ مصاريف ـ ضرائب).

المادة 11 : شروط الفسخ .

ـ **في حالة عدم تسديد المقترض لأي مستحقة من المستحقات الواجبة الأداء** من أصل وفوائد ومصاريف أخرى وملحقات **حسب فترة التسديد المذكورة في الشروط الخاصة للقرض** ، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة في الحالات التالية :

- التصريح الخاطئ للمقترض .
- دفع النفقات التي لاتدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الإتفاقية .
- تحويل المو ضوع الأصلي للقرض .
- عدم إحترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه .
- كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض .
- البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
- عند عدم إحترام بنود هذه الإتفاقية ، يتحمل المقترض جميع ألأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12 : مراقبة القرض.

ـ حتى يتسنى للبنك المرقبة المستمرة والمنتظمة لإستعمال للقرض يتعهد المقترض بما يلي :

- تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.
- تقديم صورة طبق الأصل للميزانية السنوية ، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات .
- تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى.
- كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.